الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٣٦
الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فليبي بالسترا (سان مارينو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٨ من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/53/298/Add.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أولا أن أسترعي انتباه الممثلين للوثيقة A/53/298/Add.1، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر وموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس لجنة المؤتمرات. وكما يعلم الأعضاء، قررت الجمعية العامة، في الفقرة ٧ من قرارها ٢٤٣/٤٠، أنه لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية العامة ما لم تأذن الجمعية العامة له بذلك صراحة.

وكما يرد في الرسالة التي أشرت إليها توا، أوصت لجنة المؤتمرات الجمعية العامة بأن تأذن للجنة الإعلام بأن تجتمع في نيويورك خلال الجزء الرئيسي من فترة انعقاد الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد توصية لجنة المؤتمرات؟

تقرر ذلك.

البند ١٦٤ من جدول الأعمال (تابع)

أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام (A/52/871)

السيد محمد (إثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، على تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. فالتقرير

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86051
9886051

يوفر تحليلا شاملا وموضوعيا عن مصادر الصراع في أفريقيا، ابتداءً من الميراث التاريخي إلى التحديات والعوامل الاقتصادية التي تعزى إلى حالات صراع معينة. والأهم من ذلك أنه يدرس مطوَّلا وبالوضوح المطلوب مختلف السبل والوسائل المتوفرة للمجتمع الدولي وأفريقيا من أجل التصدي للصراعات التي تحدث في القارة، وهو يخلص إلى استنتاجات وتوصيات هامة تقتضي مزيدا من المتابعة والتنفيذ. وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلادي بإجراءات المتابعة التي اتخذها حتى الآن الأمين العام ومجلس الأمن، ولا سيما الاجتماع الوزاري الذي عقده المجلس بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

ونشعر بالامتنان أيضا لرئيس الجمعية العامة لإيلائه هذه المسألة الأولوية التي تستحقها في مداولات الجمعية العامة في دورتها الراهنة.

إن أفريقيا في الواقع قارة واسعة ومتنوعة، ومصادر الصراعات والتحديات التي تواجهها تظهر تنوعها بطرائق عديدة. ولكن، وحسبما يشير إليه الأمين العام بحق في تقريره، فإن مصادر التحديات والصراعات في أفريقيا تترابط ترابطا وثيقا وهي ذات صلة بعدد من المواضيع والتجارب المشتركة. وبقدر تعقد وتنوع أسباب الصراعات في أفريقيا والتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية، فإن حلها يتطلب بوضوح أن تبذل أفريقيا جهودا دؤوبة وأن تقيم شراكة حقيقية مع المجتمع الدولي.

وينظر العديدون إلى السنوات القليلة الماضية باعتبارها بداية عصر جديد من الأمل ومن النهضة الأفريقية. وعلى الرغم من جوانب الفشل والمآسي التي حدثت، ولا سيما في الصومال ورواندا، فإن العقد الحالي شهد بلا شك تحولات هامة في أفريقيا. فهناك العديد من البلدان الأفريقية، بما فيها بلدي بالذات، اتخذت تدابير سياسية واقتصادية للإصلاح ذات أثر بعيد بهدف تعزيز التعددية السياسية وإيجاد بيئة تفضي إلى اقتصاد موجه نحو السوق. ولقد اكتسب التعاون والتكامل الإقليميان أيضا أبعادا وزخما جديدين في أفريقيا، الأمر الذي أفضى إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها. وإن دور وإسهام المنظمات دون الإقليمية، من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في ميدان التكامل الاقتصادي وفي منع الصراعات وحلها على حد سواء، أصبحا أيضا عاملا هاما للاستقرار والتقدم اللذين شهدتهما أفريقيا في السنوات الأخيرة.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الحميدة وتوقعاتنا وآمالنا لتحقيق الأفضل، فإن التطورات التي حدثت في الأشهر القليلة الماضية، أي ظهور صراعات جديدة وعودة صراعات قديمة إلى الظهور في شتى أنحاء أفريقيا، أصبحت مبعثا خطيرا للقلق والانشغال. وهذا يجعل مناقشة تقرير الأمين العام والتركيز على أفريقيا أمرا يتصف بحسن التوقيت وبالحفز على العمل.

وفي معالجة أسباب الصراعات في أفريقيا، يشير الأمين العام بحق إلى الميراث التاريخي باعتباره أحد عوامل الصراع في أفريقيا، ولا سيما في سياق النزاعات على الحدود أو الأراضي. وكانت أهمية هذا الميراث والحاجة إلى إيجاد حلول دائمة موضع اعتراف منذ البداية من الآباء المؤسسين لمنظمتنا الإقليمية، أي منظمة الوحدة الأفريقية، الذين أعلنوا في عام ١٩٦٣، بما كانوا يتمتعون به من حكمة وبصيرة، قبول البلدان الأفريقية الحدود التي ورثتها عندما نالت استقلالها. ومثلما يشير إليه الأمين العام بحق، فإن تلك الحكمة وتلك البصيرة اللتين كان يتمتع بهما الزعماء الأفارقة أثبتتا طوال ثلاثة عقود ونصف أنه لا غنى عنهما في منع وحل ما ينشأ عن المطالبة بأراض في أفريقيا من صراعات.

وكثيرا ما يثبت في حالة المنازعات الحدودية أن انتهاك هذا المبدأ المقدس وما يرافقه من استعمال القوة، هو المصدر الرئيسي للصراعات على الأراضي في أفريقيا. وغني عن القول، إنه من الواضح جداً، حتى في غياب ذلك المبدأ، أن القانون الدولي يمنع استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، كوسيلة لحل النزاعات أو تغيير الأوضاع على الأرض.

وهذا يفسر سبب الحالة الراهنة المؤسفة والخطيرة في القرن الأفريقي، والتصرف الطائش والعدواني الذي تتصرفه إريتريا تجاه جيرانها، وعدوانها الأخير ضد إثيوبيا. إن الصراع الحالي بين إثيوبيا وإريتريا ليس مجرد نزاع ثنائي بسيط أو عادي بين البلدين. إنما هو نتيجة عدوان ترتكبه إريتريا ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والمبادئ التي ينص عليها ميثاقا الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إن حكومة إثيوبيا، إذ تسترشد بالتزامها الثابت بالسلام والتنمية، ليس لشعبها بالذات فحسب، بل أيضا لمنطقتها دون الإقليمية، تمارس أقصى درجات ضبط النفس إزاء العدوان الإريتري. فهي توافق على مختلف الجهود والمبادرات والقرارات من أجل إحلال السلام، ولاسيما ما تقوم به الولايات المتحدة والوسطاء الرواندیون وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن وتتعاون معها تعاونا كاملا. ومع ذلك، لا تزال إريتريا تتخذ موقف التحدي في رفضها لهذه المبادرات والقرارات الهامة.

وغني عن القول إن المسؤولية الرئيسية عن حل الصراعات في أفريقيا وفي أماكن أخرى تقع على عاتق الأطراف المعنية مباشرة. والمجتمع الدولي، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، له أيضا دور محوري ليس في تيسير أو تكملة الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية فحسب، بل وأيضا في كفالة احترام معايير ومبادئ القانون الدولي، وبخاصة عندما تنتهك هذه المعايير والمبادئ انتهاكا صارخا. وإن تراخي المجتمع الدولي وسكوته عن هذه الانتهاكات لن يعملا إلا على التشجيع على التعنت وتسجيل سابقة خطيرة لها عواقب بعيدة الأثر على السلام والاستقرار. وينبغي أن يكون واضحا أن السلام الدائم لا يمكن إحلاله على حساب مبادئ ومعايير القانون الدولي أو عن طريق التنازل عنها، أو عن طريق السكوت عن الذين ينخرطون في القيام بأعمال طائشة.

ويبرز الأمين العام في تقريره مختلف الوسائل والطرائق للتصدي لحالات الصراع، ويضع توصيات هامة، البعض منها يتابع تنفيذه الأمين العام ومجلس الأمن. ونرحب خاصة بالتدابير الرامية إلى تعزيز القدرة الأفريقية على حفظ السلام والاستعداد له، فضلا عن الجهود المبذولة من أجل معالجة مسائل تتعلق بعمليات نقل الأسلحة على نحو غير مشروع وبتنفيذ عمليات حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن.

ومن المسائل الهامة التي يثيرها التقرير دور العوامل الخارجية في جهود السلام، والحاجة إلى تنسيق أعمالها. ولقد بذلت إثيوبيا الجهود وتواصل بذلها، وفاء بالمهمة التي أوكلتها إليها منظمة الوحدة الأفريقية والهيئة الحكومية الدولية للتنمية، من أجل المساعدة في حل الأزمة في الصومال.

وتجربتنا في هذا الصدد أوضحت بجلاء أن المبادرات الموازية والافتقار إلى وجود تنسيق فيما بين الأطراف الخارجية ولّدا عقبات أمام التأثير الفعّال على عملية السلام. ولذا، ومع الاعتراف بضرورة التنسيق فيما بين جميع القوى الخارجية لإحلال سلام دائم في الصومال، تبذل الآن جهود مشجعة للتوفيق بين سياسات وإجراءات الأطراف الخارجية. ونحن واثقون بأن المجتمع الدولي والأمم المتحدة على وجه التحديد، سيوفران الدعم لهذا المسعى، وسنظل نشارك بنشاط في السعي من أجل تحقيق السلام في الصومال.

إن التعاون وتنسيق الأنشطة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية أساسيان لنجاح الجهود التي تتصدى لحالات النزاع في أفريقيا. ويود وفد بلدي في هذا الصدد أن ينوّه بالإجراءات الهامة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تعزيز وتعضيد التعاون والتنسيق بين المنظمتين.

ومن المؤلم أشد الألم أن ضحايا النزاعات العنيفة في أفريقيا، هم غالبا، كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، مما يجعل البُعد الإنساني للنزاعات مسألة تثير بالغ القلق لدى المجتمع الدولي. وفي معظم حالات النزاع في القارة جاءت التدابير الدولية، إلى حد كبير، استجابة لمآس إنسانية مروعة. بيد أنه ينبغي، وفي جميع الأحوال، التأكيد بوضوح على أن احترام قواعد ومعايير القانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف النزاع، ليس خيارا، وإنما هو ضرورة حتمية. فالاستجابات والتدابير الإنسانية ينبغي أن تتخذ بطريقة منسقة وفي حينها، مع الامتثال الصارم للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الحيدة والنزاهة والشمولية. ومن الأهمية القصوى أن تحترم هذه المبادئ جميع القطاعات المشاركة في الأنشطة الإنسانية، بما فيها منظومة الأمم المتحدة، وأن تتحاشى الاضطلاع بأدوار تتعارض وولاياتها، وهذه الولايات يجب أن تظل ذات طابع إنساني دقيق في جميع الأحوال وفي جميع الأماكن.

وكما أشار تقرير الأمين العام، فإن التنمية هي حق إنساني، وتظل الهدف الرئيسي الطويل الأمد لجميع البلدان في أفريقيا. كذلك فإن التنمية المستدامة أساسية بالنسبة لإمكانات منع النزاع وإحلال سلام دائم في أفريقيا. ومن الواضح بجلاء أنه من أجل النجاح في بناء أُطر لسلام واستقرار دائمين في أفريقيا، يجب على

المجتمع الدولي أن يشكل شراكات حقيقية مع البلدان الأفريقية من أجل تعزيز الأسس الاجتماعية والاقتصادية للقارة.

وباختصار، ففي الوقت الذي ينبغي فيه للمجتمع الدولي أن يواصل التركيز على تحقيق السلام والأمن والاستقرار، وهي أمور بالغة الأهمية، فلا ينبغي له أن يتجاهل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه القارة، وهي تحديات حقيقية وتكمن في صلب مسألة السلام في القارة.

وتدرك البلدان الأفريقية هذا الواقع الواضح وقد اضطلعت بإصلاحات بعيدة الأثر تستهدف تنشيط اقتصاداتها وتحويلها. وكان يؤمل أن تؤدي هذه التدابير إلى جعل أفريقيا وجهة تجتذب رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أسف أن هذه النتائج المرغوبة جدا لم تتحقق إلى حد كبير. أولا، إن مستوى المساعدة الخارجية آخذ في الانخفاض، وعائدات الصادرات آخذ في التقلص مع هبوط أسعار السلع الأساسية، وثانيا، وبسبب انخفاض الموارد المحلية لتمويل النفقات الرأسمالية الاجتماعية اللازمة، فإن أفريقيا لا تستطيع أن تستفيد من الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي المتنامي.

ولذا فإن أفريقيا تؤيد الإصلاحات بقوة وتدعو إلى عولمة تتسم بالاستجابة والحساسية تجاه حالة الاقتصادات الأضعف في العالم. وينبغي إنجاز ذلك من خلال زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتوجيهها بدقة نحو أهدافها، ومن خلال فتح الأسواق أمام سلع التصدير الأساسية التي تهم أفريقيا، وتحويل الديون الثنائية الرسمية المترتبة على أفقر البلدان الأفريقية إلى منح، وتحسين إمكانية وصول البشر الذين يعيشون حياة الفقر إلى فرص منتجة. وفي هذا الصدد، تؤيد إثيوبيا تأييدا تاما توصيات الأمين العام التي قدمها إلى الاجتماع غير الرسمي لوزراء خارجية البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، وتم التأكيد عليها مجددا في الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، فهذه التوصيات تبرز مجالات الأولوية في تصدي أفريقيا للتحديات الاقتصادية. ونعتقد أن تنفيذ هذه التوصيات يساعد إلى حد كبير في التخفيف من الآثار السلبية للعولمة في أفريقيا. ومن شأنها أن تساعد أيضا الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعزيز النمو والتنمية في أفريقيا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن اقتناع وفد بلدي بأنه من خلال توافر الإرادة السياسية الكافية والتصميم من جانبنا جميعا في أفريقيا وفي المجتمع الدولي بصورة عامة، سنتمكن من إرساء أساس صلب للسلام والتنمية في أفريقيا ونحن ندخل الألفية الجديدة.

السيد بوهان (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يرى وفد إندونيسيا أنه من المناسب ومن حسن التوقيت أن تضطلع الجمعية العامة باستعراض وتقييم لجهودنا الجماعية والمتضافرة من أجل استعادة السلام والاستقرار وتعزيز آفاق التنمية في القارة الأفريقية. وتعكس مداولاتنا القلق المستمر لدى المجتمع الدولي بشأن هذه المسائل التي تواجه أفريقيا وتصميمه المشترك على تشكيل شراكة بين القارة الأفريقية وبقية العالم من أجل حسمها.

ونحن ممتنون للأمين العام لتقريره المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، الذي يتضمن اقتراحات متوازنة بين المسائل الاقتصادية والأمنية، من ناحية، والجوانب الداخلية والدولية من ناحية أخرى، إذ أن تنفيذها سيعزز السلام والأمن في القارة. ونؤيد أيضا مجالات الأولوية الخمسة التي أوجزها في بداية مناقشتنا، ونرى أن الخطوات التي ستتخذها الأمانة وأجهزة الأمم المتحدة بشأن أنشطة المتابعة استنادا إلى هذه المقترحات المحددة تتضمن أهدافا واقعية وممكنة التحقيق للتخفيف من المشاكل العديدة التي تواجه البلدان الأفريقية.

وتؤكد إندونيسيا من جديد دعمها للجهود التي تبذل من أجل الوصول إلى الأهداف التي يتوخاها شعب أفريقيا، وذلك انسجاما مع الموقف الذي اتخذته بلدان حركة عدم الانحياز في وثيقتها الختامية التي اعتمدت في دربن، في جنوب أفريقيا. ولئن كانت الحركة تعترف بالتطورات الإيجابية التي جرت مؤخرا في أفريقيا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، فإنها أعطت دفعة جديدة لجهودنا المستمرة من أجل التصدي بصورة مشتركة لمختلف المسائل المترابطة من خلال نهج شامل ومتكامل.

وعلى أساس تجربة العديد من الدول الأعضاء، بما فيها إندونيسيا، فإن الإقرار بالطابع المترابط للسلام

والأمن والتنمية في عالم يسير نحو أفق جديد من الناحية النوعية، ينبغي أن يؤدي إلى حسم النزاعات سلميا، مما يخفف من الأثر السلبي للعولمة الذي يهدد بتهميش البلدان النامية ويقلل بصورة أكبر من الفوائد القليلة التي تتمتع بها.

وإذ تقف أفريقيا برباطة جأش على عتبة الألفية القادمة وتتطلع إلى تحقيق أهدافها في تحقيق سلام مستقر وازدهار اقتصادي مضمون، فإنها بمواردها الطبيعية الوفيرة وعبقرية شعبها الأصيلة ستكون قوة يحسب لها حساب في الاقتصاد العالمي. إلا أن هذه الإمكانية تستدعي وجود بيئة يسود فيها السلم والأمن، وبدونها لا تقوم للتنمية قائمة. ومن ثم فإن وفدي ينظر بقلق إلى استمرار الصراعات في شتى أنحاء أفريقيا، وما ينتج عنها من خسائر لا تعقل في الأرواح البشرية والممتلكات. وفي هذا الصدد، نرحب بتدخل الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات دون الإقليمية، ونشيد بجهودها التي لا تكل لتسوية المنازعات سلميا وديا عن طريق الحوار والمفاوضات، لأن الصراعات في أفريقيا تستعصي على الحلول العسكرية. وهناك الكثير مما يمكن أن تنجزه هذه المنظمات عن طريق العمل المتضافر لإزالة العقبات التي تعرّض الأمن للخطر، ولتيسير عملية السلام. إلا أن الأمر يتوقف في نهاية المطاف على القادة الأفارقة ومدى استعدادهم لنبذ خلافاتهم من أجل المصالح الأوسع لشعوبهم وبلدانهم. وهذا أقل ما تقتضيه هذه المرحلة.

ومن الأمور الوثيقة الصلة بهذا الموضوع، ملاحظة أن مجلس الأمن أكد في بيانه الرئاسي الصادر في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، عزمه على اتخاذ تدابير تتماشى مع مسؤولياته في إطار ميثاق الأمم المتحدة، ودعا إلى تعزيز قدرة أفريقيا على المشاركة في جميع أوجه حفظ السلام، وإلى المزيد من التعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في ميدان حفظ السلام. والقرار ١١٩٧ (١٩٩٨)، الذي اتخذه مجلس الأمن في الشهر الماضي، يركز اهتمامنا على ضرورة الاضطلاع بسلسلة من التدابير التي من شأنها أن تسهم في منع المنازعات وتسويتها. وهي إذا ما أُخذت معا ستزيد من قدرات أفريقيا في مجال حفظ السلم والتعامل مع حالات الصراع، وتسهم بذلك في استقرار القارة.

ومن الواضح أنه في سبيل الاضطلاع بالمهمة الشاقة المتمثلة في إنشاء البنية الأساسية للسلم والاستقرار في أفريقيا، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل مع البلدان الأفريقية لتعزيز الأسس الاقتصادية والاجتماعية للقارة. فالفقر، والأوبئة، والأمية، والجوع، تولّد اليأس والاستياء. ولن يتولد الاحساس لدى الناس بأن لهم مصلحة في العمل صوب الحلول السلمية لمنازعاتهم إلا عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ولم يعد يكفي أن يجتمع المجتمع الدولي ويقصر همه على ترديد العبارات الروتينية عن التعاطف مع البلدان الأفريقية ودعمها، بدون تقديم مساعدة ملموسة. وإذا كانت هناك بالفعل رغبة حقيقية في الحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية أو تفادي القيام بعمليات وجهود حفظ السلام العالية التكلفة، ينبغي إذن القيام بعمل شامل ومتضافر وملموس بشأن التعاون في مجال التنمية الاقتصادية. وأي شيء يقصر عن ذلك، سيكون فيه مطعن في مصداقية التزام المجتمع الدولي بقضية أفريقيا. واسمحوا لي أن أؤكد على تأييدنا الكامل لجهود الجمعية العامة في ممارسة اختصاصها والوفاء بمسؤولياتها في أفريقيا.

ومن بين المسائل التي ظهر فيها التزام إندونيسيا تجاه شعوب أفريقيا في الماضي، دعمها للتنمية في أفريقيا خلال رئاستها لحركة عدم الانحياز، ومشاركتها في محافل مثل خطة الأمم المتحدة الجديدة للتنمية في أفريقيا في التسعينيات؛ ودعم مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا؛ والتعاون الثنائي مع عدد من البلدان الأفريقية.

وأخيرا يسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن إندونيسيا عقدت اجتماعا استشاريا رفيع المستوى بشأن مؤتمر قمة الجنوب في جاكارتا في آب/أغسطس الماضي، وستعقد الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، في بالي، في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة، وهو سيمهد الطريق لمؤتمر قمة الجنوب المقبل في كوبا، وذلك قبل عقد الجمعية الألفية في سنة ٢٠٠٠، لزيادة تكثيف التعاون بين بلدان الجنوب. ويحدونا الأمل في أن تساعد هذه العمليات على التصدي لتحديات العولمة التي تواجه الجنوب، وأفريقيا على وجه الخصوص، وبالتالي تيسير اندماج البلدان النامية في التيار العام للاقتصاد العالمي.

السيد بيلينغا - إبوتو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مثلما فعل مجلس الأمن، تنظر الجمعية

العامة اليوم في تقرير الأمين العام عن أسباب المنازعات في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وهذه المناقشة هامة لسببين. أولا، لأنها تتعلق بالسلم والتنمية في أفريقيا، وبالتالي مستقبل تلك القارة. وبالنظر إلى التحديات الكبرى التي تشكلها في نهاية هذا القرن العولمة الاقتصادية والتغيرات التكنولوجية، التي تثير أيضا بواعث قلق بالغ بشأن مستقبل الجنس البشري، فإن الشعوب الأفريقية تشعر أكثر من غيرها بأنها ضعيفة. وتتطلع، وهي مفعمة بالأمل، إلى منظمتنا التي كافحت بإصرار في سبيل تحريرها.

وتتوقع الشعوب الأفريقية لهذه المناقشات أن تسلط الضوء اللازم لتمكيننا من تمييز علامات هذا العصر، وتفسير حقائق الوجود الإنساني المعقدة، وتوفير ظروف للحياة أكثر إنسانية. وتتوقع أيضا صدور توصيات تفضي إلى عمل ملموس ومستدام.

وهذه المناقشات مهمة أيضا لأنها، إذ تتزامن مع ذكرى خمسينية مزدوجة - الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعمليات حفظ السلام - فإنها تأتي بنا إلى السبب الأساسي لوجود الأمم المتحدة. فالواقع أن من الأمور التي أنشأت شعوب الأمم المتحدة المنظمة من أجلها إنقاذ الأجيال المقبلة من آفة الحرب، وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحقيق مستويات أفضل للحياة في إطار حرية أوسع.

وهكذا، فإن للأمم المتحدة مهمة تتمثل في تعزيز السلم والتنمية، غير أن هذه الجهود ليست قريبة من أن تؤتي ثمارها في أفريقيا المعاصرة. ولكن نأمل أن تتحقق هذه الأهداف غدا بفضل عزيمة وتصميم الشعوب الأفريقية، وبالدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي. وهذا هو الأمر المهم في هذه المداولات.

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أكرر أخلص تهانئنا للأمين العام على هذا التقرير، الذي نؤيد تحليله الثاقب واستنتاجاته الجسورة. ومما يحمد للتقرير أنه يدعونا إلى النظر في موضوع الأمن من منظور كلي. إذ لا يمكن ضمان الأمن، وبالتالي السلم، على نحو دائم إلا إذا كافحنا معا للحد من الفقر ومن أجل تعزيز التنمية والديمقراطية.

والتقرير الذي يعتبر حقا مناشدة من أجل التنمية والسلم في أفريقيا، يشكل مساهمة حسنة التوقيت في تعزيز ثقة جماهير أفريقيا في منظمتنا. فمن خلال المناقشات التي أثارها في مجلس الأمن، استطاع الرجال والنساء العاديون في جميع أرجاء أفريقيا أن يسمعوا في صوت أممهم المتحدة، صدى لواقع حياتهم اليومية.

إن تقرير الأمين العام - في رأينا - مناشدة من أجل السلام في أفريقيا. فالسلام لا يمكن كفالته إلا بالتسوية السلمية ومنع النزاعات. لا يمكننا بعد الآن، ولا ينبغي لنا بعد الآن، أن نعد للحرب لنحصل على السلام؛ وإنما نحن بالأحرى بحاجة الى دعم السلام لمنع الحرب. وهذان المفهومان يشكلان جوهر بياني.

في الوقت الذي يوشك فيه القرن الحالي أن ينتهي، نرى أفريقيا ساحة لنزاعات كثيرة. فهناك في داخل بعض الدول، نزاعات وخلافات عرقية وسياسية وتصارح مصالح - لأنها تنوولت بشكل غير مناسب أو أديرت بشكل سيء - تتردى الى مواجهة وحرب أهلية. كذلك تتعرض بلدان مجاورة شقيقة للانقسام والتمزق بسبب نزاعات على الحدود يولدها - في معظم الأحوال - عدم احترام المبدأ السامي الذي يقضي بحرمة الحدود المتوارثة عن العصر الاستعماري.

وفيما يتعلق بالنتائج، نرى موارد كبيرة تعبأ لشن الحروب بين الأشقاء بينما الجوع يعصف بالناس، ومسيرة محزنة من اللاجئين والمشردين، وسكان بلاد بأكملهم يقعون فريسة الأمراض الوبائية والمذابح والقتل.

إن أفريقيا تحتاج الى السلام. وهي إذ تواجهها مصائب كثيرة فعلا، لا يمكنها أن تتمتع بترف نشوب حروب مكلفة لا فائدة منها بين شعوبها. وإذا ما كان لها أن تنعم بالسلام فيجب أن يصبح التسامح والاحترام مرة أخرى قيمتين أفريقتين. إن القانون، والحوار، والعمل معا والسعي الى تحقيق توافق الآراء للتوفيق بين المصالح المتعارضة تحفظ السلم بشكل أفضل من حمل السلاح.

وذلك الحوار يجب أن يكون القاعدة في العلاقات بين الدول الأفريقية، وجميعها - وفقا لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وميثاق الأمم المتحدة، ملتزمة بحل خلافاتها بالوسائل السلمية، بما فيها اللجوء الى محكمة العدل الدولية.

وأفريقيا تتوقع من المجتمع الدولي أن يؤيد دعم القدرات التي أنشأها الأفارقة أنفسهم من خلال آليات تسوية النزاعات للتدخل والتصرف. وتتوقع أيضا أن يقدم المجتمع الدولي دعما بناء إيجابيا لعملية إرساء الديمقراطية الجارية، كجزء من إقامة دول تستند الى حكم القانون، حتى يكفل لها السلام والاستقرار.

وتلك المساعدة يجب أن تقدم بشكل محايد، دون دعم منتظم لفصائل سياسية معينة. وينبغي أن تساعد على تعزيز ودعم الوفاق الوطني. وحتى نصون السلم في أفريقيا، نحتاج أيضا الى أن نلتزم التزاما صارما بمنع النزاعات. وهذا ينقلني الى النقطة الثانية من كلمتي.

إن مهمة الأمم المتحدة وفقا للميثاق، هي أن:

"تتخـــذ ... التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها" (المادة الأولى، الفقرة ١)

وبالتالي، فإن منع النزاعات هو إحدى مسؤوليات المنظمة الرئيسية. ومع ذلك، لا نركز دائما بقدر كاف على العمل الوقائي. فالحقيقة أن الكثير من موارد المنظمة يستخدم لتدابير علاجية محضة مثل وزع عمليات حفظ السلام - التي توزع في كثير من الأحيان متأخرة جدا.

لذلك، نعتقد أنه من المفيد أن نركز على بعض الأنشطة التي يمكن أن تساعد على منع النزاعات أو، على الأقل، منع تلك النزاعات من أن تتحول الى عنف أو نزاع مسلح. إن قوات حفظ السلام التي تتاح للدول بعد نشوب النزاع أو خلاله، تسعى الى منع استئناف العنف. والكاميرون تعتقد أن الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، يمكن أن تقرر وزع قوات بشكل منتظم لغرض وقائي في الحالات التي يكون فيها خطر واضح يتمثل في احتمال نشوب نزاع مسلح في أية لحظة. وهذا أمر هام بشكل خاص في النزاعات بشأن الحدود. وفي ضوء نجاح قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ينبغي ألا تظل هذه القوة المثال الوحيد لهذا النهج. كذلك ينبغي أن يشجع الأمين العام - عندما يواجه بحالات النزاع هذه - على اللجوء على نحو أكبر لتعيين ممثلين شخصيين.

وفي سياق الكفاح من أجل السلام في أفريقيا، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وانتشارها بين المدنيين. هذه مسألة تثير قلقنا. إن تسعين في المائة من الذين يصابون أو يقتلون بهذه الأسلحة مدنيون - و ٨٠ في المائة منهم نساء وأطفال. لذلك، من المهم أن نسعى الى تحقيق توافق آراء عالمي بشأن مراقبة وتحديد نقل الأسلحة غير المشروع. والكاميرون ترحب بعقد مؤتمر للأمم المتحدة - نأمل أن يكون في المستقبل القريب - للنظر في جميع جوانب الاتجار غير المشروع بالأسلحة. واللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ستقدر مساعدة الأمم المتحدة حتى يمكننا وضع تدابير فعالة لوقف تدفق الأسلحة الصغيرة في منطقتنا دون الإقليمية.

ويعتمد منع النزاعات بالضرورة على تطوير ثقافة السلام. ونحن نقدر المعونة التي تقدمها الينا اللجنة الاستشارية الدائمة لدعم جهودنا لتعزيز السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

ونحن على ثقة بأننا يمكننا مواصلة الاستفادة من هذه المساعدة ومساعدة البلدان الصديقة لمواصلة برامجنا في تحويل رجال ونساء منطقتنا دون الإقليمية الى صناع سلام. هذه مهمة هامة وعاجلة. إن ديباجة دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تذكرنا بأنه

"لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام".

إن الجهد لمنع النزاعات لا يمكن أن يقتصر على الأسباب السياسية. وإنما يجب أن يتناول أيضا الأسباب الاقتصادية.

وقد لاحظ مجلس الأمن في اجتماعه على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢؛

"إن عدم نشوب الحروب والمنازعات العسكرية بيـــن الـــدول ليس في حد ذاته ضمانا للسلم والأمن الدوليين. فقـد أصبحت المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في [الميدان الاقتصادي] ... تشكل تهديدا للسلم والأمن". (S/23500، بيان رئاسي، الفقرة الحادية عشرة)

ومن ثم فإن الفقر يهدد السلم والاستقرار. وهذا صحيح في أفريقيا بشكل خاص لأن عبء الدين الثقيل

والقيود التي يفرضها الإصلاح الهيكلي والمعونات المتضائلة التي تتلقاها الدول الأفريقية، تجعلها غير قادرة على أن تمول على النحو الكافي الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية اللازمة لتحقيق الرفاه لشعوبها.

كيف يمكننا إذن أن نمنع الصراعات في أفريقيا إذا لم نتناول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على السلم والأمن، بنفس الطاقة التي نتناول بها المشاكل السياسية؟

إن وجهة النظر الشاملة التي وصفها الأمين العام ببلاغه في تقريره تتطلب من مجلس الأمن، الذي يشير إليه الميثاق بأنه يتحمل "التبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين" أن يستخدم كل إمكانات الميثاق في مكافحة الفقر في أفريقيا. لماذا لا يستخدم المجلس الآلية المشار إليها في المادة ٦٥ من الميثاق بأن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك؟

ولضمان التنمية المستدامة، تحتاج أفريقيا في المقام الأول إلى حل عادل لمشكلة عبء الدين التي تخنق اقتصادات بلداننا إلى درجة تصبح فيها التمويلات المالية عديمة الجدوى لكثير من هذه البلدان. وهنا نرحب بإعلان الأمين العام عن عقد مائدة مستديرة رفيعة المستوى بشأن الديون الأفريقية في هذا الأسبوع. ويحتاج الأمر أيضا إلى شراكة متوازنة مع البلدان الصناعية بما يسمح لأفريقيا بالحصول على المعونة والاستثمارات التي تحتاج إليها. وأخيرا يتطلب الأمر استعراض أساليب العمل والأداء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حتى يمكن لهاتين الآليتين الهامتين أن يخدما أفريقيا ويسهما في تحقيق التنمية المستدامة فيها.

ولهذا ترحب الكاميرون باقتراح الأمين العام بتوجيه الجهود صوب حل المشاكل الاقتصادية في أفريقيا في المجالات الخمسة الآتية التي تحظى بالأولوية وهي: زيادة وتحسين المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتحويل جميع الديون الثنائية الرسمية المتبقية إلى منح؛ وتوسيع الوصول إلى المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ وجعل شروط وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق أكثر مرونة؛ وأخيرا زيادة الاستثمارات. وإذا أراد المجتمع الدولي أن يحافظ على وعوده في هذه المجالات الخمسة فإن ذلك سيسفر عن تقدم حقيقي صوب توفير الظروف اللازمة للتنمية المستدامة والسلم الدائم في أفريقيا.

لقد أشارت الكاميرون في نيسان/أبريل الماضي إلى النقطة التالية في مجلس الأمن: إن التخلف وانعدام التنمية يمكن أن يشكلا تهديدا للرخاء والسلم والأمن في العالم. ففي الوقت الذي تتطور فيه وسائل الاتصالات، تتضاءل كثيرا المسافات بين مختلف أجزاء الكوكب.

ولا يمكن أن يتحمل القرن الحادي والعشرون وجود جزر صغيرة من الرخاء والغنى وسط محيط من المعاناة والحرمان. ومن ثم يظل التخلف الاقتصادي في أفريقيا تحديا ضخما لنا جميعا. ويمكننا بل ويتعين علينا أن نواجه هذا التحدي لأن التوازن العالمي، وبقاء البشرية في حد ذاته يعتمدان على ذلك.

لقد هب المجتمع الدولي في الماضي لإعادة بناء بعض أجزاء من العالم وتنميتها. وأفريقيا تتوقع من المجتمع الدولي أن يهب لمساعدتها في نهضتها ونحن على أعتاب الألفية الثالثة. وعندما تنهض أفريقيا، لن تنسى ذلك الجميل.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يوافق وفدي موافقة تامة على البيان الذي أدلى به ممثل ناميبيا بالنيابة عن دول الجنوب الأفريقي، وكذلك على البيان الذي أدلى به ممثل بوركينا فاصو بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية. ولهذا سأحجم عن تكرار المسائل التي أثيرت في هذين البيانين.

ويسعد وفدي أن يرى تقرير الأمين العام المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" وقد نظر في اجتماع رسمي لمجلس الأمن. ويشجعنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن من جانبه اتخذ خطوات هامة، مثل إنشاء أفرقة عاملة واعتماد قرارات هامة بشأن توصيات الأمين العام.

وفي هذا الصدد، نرحب بحرارة بهذا الاجتماع الذي وفر للجمعية العامة الفرصة للتركيز على جوانب التقرير التي تقع في نطاق سلطة الجمعية العامة.

وبينما نستكشف سبل ووسائل تحقيق السلم والأمن والاستقرار، لا يمكننا أن نتجاهل حجم المشاكل

الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه القارة الأفريقية، والتي تمثل واقعا ملموسا وتقع في صميم قضية السلم والاستقرار في أفريقيا، وهي المنطقة الأكثر تخلفا من الناحية الاقتصادية في العالم. وغالبا ما يكون هناك ميل إلى تناول الأعراض ومحاولة تفادي مواجهة الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في أفريقيا.

إن الأمين العام، في تقريره، يركز على أن أي جهد، وجميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام، ينبغي أن تتضافر مع خطوات نحو إنهاء الفقر في أفريقيا، وعلى وجه التحديد، دعا إلى النهوض بالاستثمار في سبيل النمو الاقتصادي، وكفالة مستويات وافية من العون الدولي، وتخفيض عبء الديون القاصمة للظهر، وفتح الأسواق الدولية للمنتجات الأفريقية. إن هذا نداء يسانده وفدي كل المساندة، لأنه يعالج بعض الأسباب الجذرية للنزاع في قارتنا.

ويؤيد وفدي تأييدا قويا الأولويات التي سلط الضوء عليها الأمين العام يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في الاجتماع غير الرسمي لوزراء خارجية منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي في إطار لجنة المساعدة الإنمائية. إن هذه الاحتياجات ذات الأولوية هي الزيادة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحسين نوعيتها؛ والنظر في تحويل جميع ما تبقى من الديون الثنائية الرسمية المستحقة على البلدان الفقيرة إلى منح؛ وتسهيل إمكانية التوصل إلى مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ وتيسير شروط وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق؛ وتشجيع الاستثمار في أفريقيا؛ التي همشت تهميشا كبيرا في عملية العولمة. وأود، عند هذه النقطة، أن أعرب عن عرفاني وتهنئتي للحكومات، ولشركاء التنمية، الذين أخذوا زمام المبادرة في الاستجابة إلى هذه الاحتياجات ذات الأولوية، بتحويل الديون الثنائية المستحقة على أفقر البلدان الأفريقية إلى منح، وبزيادة ميزانيتها المخصصة للتنمية بصفة عامة.

إن معظم بلداننا في أفريقيا قطعت شوطا بعيدا وخطت خطوات هامة وشديدة الوطأة، لإيجاد بيئة تمكن من الاستثمار والنمو الاقتصادي، وأود أن أؤكد للمجتمع الدولي أن أفريقيا لن تتقاعس في هذا الجهد العالمي للنهوض بالسلم الدائم والتنمية المستدامة في القارة. لقد أدركنا، منذ زمن بعيد، أن مشكلات أفريقيا تتطلب زعامة أفريقية لإيجاد الحلول، لكن هناك الشيء الكثير الذي يمكن أن تقوم به البلدان ذات الموارد الأغزر، في مجال التضامن من أجل نجاح هذه الحلول.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تسعى الأمم المتحدة إلى إسداء مساعدتها، بشكل ملموس، إلى آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها. وعلى غرار ذلك، فمن المحتم مساندة التدابير الأمنية دون الإقليمية مثل فريق الرصد (إيكوموغ) التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس)، الذي قام بمهمة رائعة بإعادة حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا إلى سدة الحكم في سيراليون، ومثل الهيئة المعنية بالسياسة والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي الهيئة التي تشارك الدول الأعضاء بها في الوقت الحاضر في عمليات لمساندة سلطة حكومة مملكة ليسوتو، وللدفاع عن جمهورية الكونغو الديمقراطية من أن يجتاحها اثنان من جيرانها.

وفيما يتعلق بدور منظومة الأمم المتحدة، يرحب وفدي بالالتزام الذي قدمه الأمين العام، بأن يعمل فريق الإدارة العليا والقطاعات الهامة التي يمثلها هؤلاء المديرون الكبار، عملا عازما في نشاطات متابعة التقرير. ويطيب لنا جدا أن طلب الأمين العام من وكيل الأمين العام أن يرصد تنفيذ أنشطة المتابعة هذه ونود أيضا أن نشجع على الاتصالات والتبادلات الخاصة بتحديد سرعة سير الأمور، بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وأود أن اختتم كلمتي بتكرار ذكر النتائج التي توصل إليها الأمين العام، من أن السلم والأمن ينبغي السعي إليه كشيء واحد، بنفس الهمة والأولوية، ومن أن الاستقرار السياسي يحتاج إلى أن تسانده التنمية الاقتصادية. ولنعمل معا على تحقيق هدف النهوض بالسلم الدائم وبالتنمية المستدامة في أفريقيا.

السيد دانغ ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من المعروف تماما أن مجلس الأمن، الذي يشارك غابون في الوقت الحالي في عضويته، عقد اجتماعين رسميين بشأن تقرير الأمين العام حول أسباب النزاع والنهوض بالسلم الدائم وبالتنمية المستدامة في أفريقيا، للنظر في التوصيات التي تقع في دائرة اختصاص المجلس، بوصفه الأداة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين.

وعلى أثر الاجتماع الأول من هذين الاجتماعين، المعقود يوم ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، اتخذ مجلس الأمن القرار ١١٧٠ (١٩٩٨) الذي كان من ضمن ما قرره إنشاء فريق عامل مخصص

"من أجل استعراض جميع التوصيات الواردة في التقرير المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وإعداد إطار، في هذا السياق، من أجل تنفيذ التوصيات على النحو المناسب، وتقديم مقترحات محددة من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة ينظر فيها المجلس بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٨" (قرار مجلس الأمن ١١٧٠ (١٩٩٨)، الفقرة ٤)

إن الفريق العامل المذكور، الذي يرأسه غابون، قد جعل عملية تفكيره منصبة على موضوعات التنسيق بين المنظمة والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، في مجالات منع النزاع وصون السلام؛ وبناء المقدرة الأفريقية على حفظ السلام؛ والتدفقات غير المشروعة من الأسلحة الصغيرة؛ وتعزيز الحظر على الأسلحة؛ والأمن والحياد في مخيمات اللاجئين؛ ومقدرة مجلس الأمن على رصد الأنشطة التي رخص بها. وفي سياق هذا النطاق الموسع من الأنشطة بدأ مجلس الأمن، في اجتماعه يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، في اتخاذ تدابير محددة لمتابعة تنفيذ توصيات الأمين العام.

وحيث أعربت غابون عن آرائها في هذه المسائل بوضوح خلال جلسات المجلس المكرسة لمناقشة التقرير فإنني أثق أنني يمكن أن أركز اليوم على المشاكل التي ينطوي عليها تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

فمن بين الجوانب التي أكدها الأمين العام في تقريره، أود التشديد بوجه خاص على أنه يجب احترام مبادئ الديمقراطية الأساسية في أفريقيا لأن تنمية القارة، في رأينا، تتطلب أن يؤخذ جميع الفاعلين من المجتمع المدني في الحسبان. ومن ثم فمن المهم جدا أن يتولى الناس بأنفسهم مسائل تنميتهم. ولكي يتم ذلك لا بد أن يتأكدوا من أن حقوقهم تراعى وأن قواعد الديمقراطية تحترم في تصريف شؤون بلدهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وفيما يتعلق ببلدي فإن رئيس الوفد الغابوني قدم تقريرا مفصلا في هذه الدورة الثالثة والخمسين عما قمنا به من أعمال وما نواصل القيام به في كل هذه المجالات.

وأما عن التنمية المستدامة فإننا نتفق مع الأمين العام على ضرورة أن يصاحب النمو الاقتصادي تقدم على المستويين الاجتماعي والبشري. ولذا ينبغي إيلاء أولوية عالية لتطوير الخدمات الاجتماعية بغية تلبية الاحتياجات الأساسية ودعم رأس المال البشري، ولا سيما في المجالات الرئيسية وهي التعليم والصحة والفئات المستضعفة.

ونقول ببساطة إنه لو أريد تحقيق هذا الهدف فلا بد من الاستثمار في البنى الأساسية وفي الإصلاحات الاقتصادية والسياسية حتى يمكن إيجاد بيئة مؤاتية لظهور قطاع خاص إنتاجي وقطاع عام ذي كفاءة. ومن الثابت من الدراسات الحديثة التي أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم أن أفريقيا منطقة مربحة للمستثمرين. ولكن يجب أن نلاحظ أن المساعدة الإنمائية انخفضت باطراد لعدة سنوات مع ما لذلك من آثار سلبية على اقتصادات كثير من البلدان الأفريقية.

ولذلك يلزم إعادة هيكلة المساعدة الدولية، وينبغي حث البلدان المتقدمة النمو على توجيه تلك المساعدة نحو القطاعات التي ترى البلدان النامية أنها تستحق الأولوية، وعلى زيادتها زيادة كبيرة كي تعوض النقص في الاستثمار الأجنبي المباشر وفي الموارد الوطنية. وبالمثل ينبغي أن تفي البلدان المانحة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بحرية، وأن تسعى لأن تواكب برامجها للمعونة والمساعدة الخطط التي تضعها البلدان المتلقية.

ولا حاجة لزيادة التأكيد على أن أي زيادة في الموارد المالية لتنمية أفريقيا تنطوي بالضرورة على إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الأفريقية الأليمة. ومن المؤكد أن كثيرا من البلدان المانحة وافقت على تخفيف هذه الديون، ولكن لا بد من بذل مزيد من الجهود في هذا السبيل.

وفي هذا الصدد، فمع الترحيب بمبادرة مؤسسات بريتون وودز لصالح أفقر البلدان المثقلة بالديون، لا يزال عدد البلدان المستفيدة من تلك المبادرة محدودا للأسف، بسبب بطء الخطوات في عملية تخفيف وطأة الديون والشروط التي تفرض بصددها. وعلى هذا فإنني أؤيد فكرة الأمين العام بضرورة العمل السياسي المتضافر على

أعلى مستوى حتى يمكن التوصل إلى حل مرض لمشكلة الديون الأفريقية.

ألم يحن الوقت بعد لتطبيق المقترح ذي الشقين الذي تقدمت به منظمة الوحدة الأفريقية والداعي إلى العفو عن جميع ديون أفقر البلدان الأفريقية، وإعادة النظر في حالة ما يسمى بالبلدان المتوسطة الدخل من النطاق الأعلى، خلال فترة قصيرة معقولة وفي سياق الإصلاح الشامل لاقتصادات كل منها؟

تلك هي بعض العوامل التي تتجمع لتسبب تفاقم التوتر والنزاع في قارتنا.

ومن شأن العمل المتضافر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة ككل والمؤسسات المالية الدولية إلى جانب المنظمات الأخرى، أن يساعد على الاستجابة الشاملة والمرضية للتوصيات المتعددة القطاعات، الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وختاما، فنحن نرى أن جهودنا ستكون عقيمة لو فشلت الجمعية العامة في نهاية هذه الممارسة في أن تعتمد مثلا خطة عمل وآلية متابعة لتيسير وتأمين تنفيذ توصيات الأمين العام.

السيد بنتيز ساينز (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن المسألة المطروحة أمامنا هي إحدى أولويات السياسة الخارجية لأوروغواي: وهي الحالة في أفريقيا وحفظ السلام الدائم بوصفه على قمة أولويات التنمية المستدامة والتمتع الكامل بحريات الأفراد وحقوقهم الملازمة لها، مع الممارسة الكاملة للحكم الديمقراطي. فمن غير السلام لا يمكن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ومن غير السلام لا يمكن تأمين التنمية المستدامة. ومن غير السلام لا يمكن أن يمارس نظام حكم ديمقراطي بصورة كاملة تتمتع فيه أركان الدولة الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية بحقوقها على قدم المساواة مع استقلال كل منها عن الآخر.

وأستطيع أن اختصر بشدة لأننا متفقون تماما مع جميع ما ورد في التقرير الممتاز المقدم من الأمين العام في الوثيقة A/52/871 المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويسرنا أن التقرير المقدم أصلا بطلب من مجلس الأمن قدمه الأمين العام أيضا إلى الجمعية العامة، لأن هذا يسهم في الاعتراف بالسلطات الشرعية لهذا الجهاز ذي السيادة من أجهزة المنظمة وكذلك لإبراز تلك السلطات.

وأوروغواي، بسبب تاريخها وطبيعتها وخصائصها المميزة، تعتبر وجودها في أفريقيا مسألة مساواة أخوية مع كل التضامن الذي تنطوي عليه تلك المشاعر. وما يهم أوروغواي هو التعاون مع القارة الشقيقة من أجل تأمين الاستقرار اللازم لتنميتها ورفاهها. ونحن مقتنعون بأن تنمية ورفاه أفريقيا يعنيان تنمية ورفاه أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وأنهما يسهمان في تنمية ورفاه بقية أرجاء العالم.

ولبلوغ هذه الغاية، شاركت أوروغواي بجنودها في عدد من عمليات حفظ السلام. وهكذا ساهمت في بعثات موزامبيق وليبريا ورواندا، ولا تزال تساهم بأفراد في أنغولا والصحراء الغربية.

وكانت هذه العمليات، بالنسبة لأوروغواي، تعني تكبد خسائر في الأرواح؛ فقد أريقت دماء مواطني أمتنا على التراب الأفريقي. ورغم أن ذلك كان ينطوي على تحمل عائلاتنا أحزانا لا يتعزى عنها، فما من شك في أنه ساهم في تمجيد شرف شعبنا - من مدنيين وعسكريين - وهو يسهم إلى جانب شعوب أفريقيا الشقيقة في تحقيق هدف حفظ السلام.

غير أن هذا ليس كل ما يربطنا بالقارة الأفريقية، فقبل بضعة أشهر لا أكثر، كنا نبحث، في اجتماع رفيع المستوى، أهمية ضمان الوصول المتكافئ لجميع البلدان النامية إلى الأسواق الدولية. وفي نفس المناسبة أكد وفد بلدي أن تأمين القدرة التنافسية لتلك البلدان، ومشاركتها في الأسواق الدولية بصورة أكثر نشاطا أصبح اليوم شرطا أساسيا للنمو.

ويكفي إلقاء نظرة سريعة على القارة الأفريقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لإدراك مدى أهمية الزراعة في تلك البلدان لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وهذا ما يدعو أوروغواي إلى التأكيد مرة أخرى على ضرورة أن ننسق جهودنا، في إطار المؤسسات المختصة المتعددة الأطراف، من أجل إحداث تخفيض ملموس في التعريفات الزراعية التي ارتفعت الآن إلى نسبة ٦٠٠ في المائة.

وعلينا أن نوحد قوانا لوقف إعانات التصدير التي تتمتع بها المنتجات الزراعية الواردة من البلدان المتقدمة النمو، والتي تلحق الضرر بمن يطمح منا إلى تحقيق قدر أكبر من النمو الاقتصادي والرفاه والأمن الغذائي والتنمية المستدامة. ونعتقد أننا قادرون على التنافس في سوق عالمية حرة وحسنة التوازن، ولكننا لن نكون إطلاقا على مستوى المنافسة مع خزائن البلدان الصناعية.

قبل خمسة أيام احتفلنا، في هذه الجمعية العامة بالذات، بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ونحن مقتنعون بأن صك التعاون الدولي هذا لا يزال يمثل أداة أساسية تعمل لصالح بلداننا في عالم اليوم. وفي هذا السياق، أنشأت أوروغواي، إلى جانب عدد من بلدان أمريكا الجنوبية وأفريقيا، معهد أفريقيا وأمريكا اللاتينية، بقصد تعزيز الروابط السياسية بين هاتين المنطقتين دون الإقليميتين، من أجل زيادة توثيق العلاقات بينهما في المستقبل، وتقاسم الخبرات المتبادلة في مجالات مثل التجارة والتعليم والصحة والزراعة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن أوروغواي والأرجنتين والبرازيل، إلى جانب البلدان الأفريقية التي تطل سواحلها على جنوب المحيط الأطلسي، تشكل منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، التي تمثل مجالا آخر للتعاون السياسي والاقتصادي، وضمانا للسلام في المنطقة.

لهذه الأسباب مجتمعة نرى لزاما علينا، في الختام، أن نؤكد أننا متفقين تماما مع الأمين العام فيما يتعلق بالحاجة إلى إدارة الدبلوماسية الوقائية بطريقة أفضل وأكثر دقة وأكثر شمولا، ونعني هنا على وجه الخصوص أنشطة ما بعد انتهاء النزاع، التي ستسمح ببناء وتوطيد سلام دائم وقادر على البقاء في أفريقيا.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كانت هناك حكمة من توجيه انتباه الجمعية العامة إلى مسألة أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. ونحن نتشاطر الموقف القائل بضرورة أن تنظر الجمعية العامة في هذه المسألة، في الوقت الذي ينبغي أن تظل فيه متمتعة بأولوية عليا على جدول أعمال مجلس الأمن.

إن أفريقيا قارة شاسعة وغنية بالثروات، وكما يوضح تقرير الأمين العام وعن صواب، فإن مصادر الصراع في أفريقيا ما هي إلا انعكاس للتنوع والتعقد في القارة. ومع ذلك، ليس من الصعب تصور العناصر التي هيأت الظروف لهذه الصراعات. وبعضها، بالطبع، داخلي محض؛ وبعضها موروث من الماضي عندما جزئت ممالك ودول وجماعات تعسفا على أيدي الأسياد الاستعماريين؛ والبعض الآخر جاء نتيجة العوز الاقتصادي، حيث دفعت الرغبة في السيطرة على الموارد الطبيعية الثمينة أو التنافس على الأراضي ومصادر المياه الشحيحة إلى إشعال مشاكل الحدود.

وكما يشير نفس التقرير، فمنذ عام ١٩٧٠، شن في أفريقيا أكثر من ٣٠ حربا، كان منشأ الغالبية العظمى منها داخل الدول.

وقد تجدر الإشارة إلى أن الفوائد التي كانت مأمولة من عملية العولمة تبدو بعيدة المنال بالنسبة لبلدان عديدة في أفريقيا. وفي الوقت ذاته، هناك بلدان أفريقية أخرى أضيرت في واقع الأمر بفعل القوى السلبية للعولمة، من جراء هبوط أسعار السلع الأساسية التصديرية، في أعقاب الاضطرابات المالية التي بدأت في شرق آسيا؛ الأمر الذي يؤدي حتما إلى تعميق الظروف المتأصلة التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في بلدان أفريقية عديدة.

وعلينا أن ندرك جميعا أن استمرار النزاعات في أفريقيا يمثل تحديا رئيسيا لكل الجهود التي نبذلها لضمان السلام والأمن والرخاء في العالم. فجميع الجهود التي نبذلها لمعالجة بؤر توتر أخرى في العالم، لن تكون كاملة أو حاسمة ما لم نتصد بجدية للنزاعات في أفريقيا. ولا بد من أن يتمكن المجتمع الدولي والبلدان الأفريقية ذاتها من الاهتداء إلى السبل والوسائل الكفيلة بوضع نهاية سريعة للصراعات الأهلية التي تدور رحاها في بعض أجزاء القارة، ومنع نشوب صراعات أخرى، وإرساء أساس دائم للسلام والأمن والتنمية.

ونعتقد أن هناك حاجة إلى أن تكون جهود صنع السلام جيدة التنسيق وجيدة الإعداد. وفي هذا الصدد، نتفق كل الاتفاق مع الأمين العام في تأكيده على أنه

"حيثما استلزم الأمر تنفيذ عملية سلمية، فإن دور الأمم المتحدة، بالاشتراك مع منظمة الوحدة

الأفريقية، أن تساعد على إيجادها". (A/52/871، الفقرة ١٨).

وبالقطع، لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية دور منظمة الوحدة الأفريقية والهيئات الإقليمية الأخرى في أفريقيا، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في حل النزاعات في أفريقيا وتحقيق التنمية والرخاء فيها.

ومن دواعي سرور وفد بلدي أن مجلس الأمن تناول بالبحث التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وأن السعي جار لاتخاذ الإجراءات الملائمة لمتابعة تنفيذها. وفي هذا الصدد، نشجع الفريق العامل المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١١٧٠ (١٩٩٨) على تنفيذ مهمته الهامة بأسرع ما يمكن.

ونعتقد أيضا أن الجهود الرامية إلى منع النزاعات المسلحة يجب أن تظل موجهة نحو مناطق أفريقيا التي ما زالت احتمالات نشوب الصراع فيها مرتفعة. وقد بات من الحيوي، في هذا الصدد، أن يولي المجتمع الدولي كامل تأييده لقراري مجلس الأمن ١١٩٦ (١٩٩٨) و ١١٩٧ (١٩٩٨)، الراميين إلى تعزيز فعالية كل من حالات حظر الأسلحة المفروضة على مناطق النزاع، وقدرة البلدان الأفريقية ذاتها في مجال حفظ السلام.

ووقف انتشار الأسلحة ستكون له أيضا فرصة أفضل للنجاح إذا اقترن بمبادرة تنخرط فيها البلدان المعنية في عملية لبناء الثقة، وهكذا يتولد في نفوسها طموح مشترك إلى الأمن والتنمية.

ولهذا نؤيد أية مبادرة يمكن للأمم المتحدة أن تنفذها في هذا الصدد. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون قادرة على وضع استراتيجية تجمع بين كل هذه العناصر المترابطة، مما يشجع البلدان الأفريقية المعنية على أن تضع نصب أعينها مصالحها المشتركة من أجل تحقيق الاستقرار والرفاه في أفريقيا.

ويجب استخدام الأدوات الاعتيادية لصنع السلام. وقد يستدعي ذلك وزع موارد صنع السلام بوصفها مكونات أساسية للاستراتيجية. وقد تشير الاستراتيجية إلى الجهود الدبلوماسية والنهج التقليدية للتفاوض، والوساطة، والمساعي الحميدة، وبعثات تقصي الحقائق، والقرارات القضائية.

ولكن يجب أن يكون أحد العناصر الهامة حماية المدنيين في حالات النزاع. ونؤيد اقتراح الأمين العام في تقريره بشأن مناطق السلام للأطفال، ونضم صوتنا إلى الدعوة إلى وقف استخدام الأطفال مقاتلين، ونؤكد من جديد مناشدتنا كل أطراف النزاعات أن تحترم المبادئ الإنسانية العالمية السارية.

وفضلا عن مسألة الأمن، ينبغي أن تتصدى الإجراءات المطلوبة أيضا للاحتياجات الإنسانية والمساعدة في إنعاش وتعمير البلدان الأفريقية المنكوبة. إن توفير المساعدة لضحايا النزاع حتمية أخلاقية، ويجب أن تقدم هذه المساعدات كجزء مكمل للإجراءات الموجهة لحل النزاع نفسه. وهي ليست بديلا للعمل السياسي الذي يهدف إلى حل النزاع، ولكنها ضرورية بوصفها خطوة صوب الإنعاش الكامل، وإعادة التأهيل، وتحقيق التنمية. ولهذا، فمن الجوهري أن يجري تنسيق تقديم المساعدة الإنسانية على النحو الواجب مع البلدان المتضررة ذاتها.

ومن العناصر الحيوية الأخرى في هذه الاستراتيجية تدعيم الأسس الاقتصادية للتنمية المستدامة في البلدان الأفريقية. فالكثير من هذه البلدان لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل مشروعاتها الإنمائية. ومن المهم ألا يكون هناك وقف أو تخفيض في إتاحة هذه الموارد المالية. ونلحظ تعليق الأمين العام في الفقرة ٩٠ من نفس التقرير، بأنه

> "جرى في السنوات الأخيرة تسجيل تخفيضات حادة في المساعدة المقدمة إلى أفريقيا. وأدى هذا الاتجاه إلى الإضرار بالجهود الأفريقية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الصعبة الجارية حاليا عبر القارة بدلا من مساعدتها".

وفي قضية متصلة بذلك، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تتمكن من الحفاظ على مستوى من التعاون الإنمائي تموله وتدعمه مجموعة المانحين. وعلينا أن نعيد تنشيط كل المبادرات التي تساعد البلدان الأفريقية، مثل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يوجد أيضا حلا لعبء ديون أفريقيا الخارجية غير القابلة للاستمرار. وقد ذكر الأمين العام في الفقرة ٩٥ من تقريره:

"ستتطلب أي حركة ملموسة لرفع عبء الديون المعوق عن أفريقيا عملا سياسيا متضافرا على أعلى المستويات".

ووفد بلدي يؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات فعالة بشأن مسألة ديون أفريقيا الخارجية.

ويضم وفد بلدي صوته أيضا إلى الدعوة إلى وجوب بذل جهود خاصة من جانب البلدان المتقدمة النمو لكفالة وصول السلع والبضائع الأفريقية التنافسية. ونوافق على اقتراح إعطاء مسألة إزالة العوائق التجارية أمام المنتجات الأفريقية الأولوية في جدول أعمال البلدان الصناعية الكبرى، ووجوب اعتماد سياسة مشتركة سليمة في هذا الشأن، إما على أساس ثنائي بين البلدان الأفريقية المعنية والبلدان المتقدمة النمو، أو داخل منظمة التجارة العالمية.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن الأمل في أن البيانات التي أدلينا كلنا بها أمام هذه الجمعية العامة سوف تترجم إلى إسهامات محددة لحسم النزاع الدائم في القارة الأفريقية وإرساء السلام والأمن والرفاه في تلك المنطقة.

وأرجو أن أؤكد من جديد تأييد الفلبين الكامل للأمين العام في دعوته لعمل ملموس لتوليد زخم جديد من أجل إرساء السلام والتنمية في أفريقيا.

السيد حشاني (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن نظر الجمعية العامة في تقرير الأمين العام عن الحالة في أفريقيا يتيح لنا الفرصة مرة أخرى لندرس المسائل الهامة التي أثيرت في هذا التقرير. كما أنه يتيح لنا أن نفكر بتعمق في سبل ووسائل مساعدة أفريقيا على التصدي للتحديات التي تواجهها. وتوسيع نطاق مناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة ييسر تفهم مشاكل القارة، على أمل أن تزداد حساسية المجتمع الدولي إزاء الحاجة إلى العمل من أجل تحقيق التنمية في بلداننا.

إن إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة يدعم الإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن حين أبدى في نيسان/أبريل الماضي، اهتماما كبيرا بصيانة السلام في أفريقيا وبالإسهام في تنمية القارة ونموها.

واجتماعنا اليوم يسهم أيضا في تفهم أفضل لهذه القارة الضخمة والمتعددة الوجوه. وهو يساعد على موازنة نظرة البعض إلى أفريقيا، بأن يُذكّر بأن هذه القارة العريقة التي تشق طريقها فيها دول شابة هي أرض الأمل والمستقبل أيضا، وهي تتطلع إلى الإسهام في الحضارة العالمية وإلى ترك بصماتها على القرن القادم. وبطبيعة الحال، فإن مشاكل الأمن التي تؤثر على بعض مناطق أفريقيا لا تزال مصدر قلق. وكثيرا ما تكون لهذه المشاكل عواقب مفجعة وتتولد عنها حالات لا تطاق يكون المدنيون أول ضحاياها. والتكلفة والأضرار التي تتسبب فيها هذه القلاقل تستنفد كميات هائلة من الموارد البشرية والمالية التي كان يمكن استخدامها في تنمية القارة.

وحتى إن كانت الحروب بين الإخوة تصل إلى نسب تنذر بالخطر في بعض المناطق في أفريقيا، فيجب ألا ننسى أن عدم الاستقرار السياسي الذي يرتبط بتفكك النسيج الاجتماعي، وبخاصة على أساس عرقي، ليس بمشكلة تقتصر على أفريقيا وحدها.

ويعتقد بلدي أن الأمم المتحدة لها دور أساسي تضطلع به في إيجاد حلول للنزاعات داخل الدول. وهذا يعني أن كل هياكل الأمم المتحدة ومؤسساتها يجب أن تنسق أنشطتها تنسيقا فعالا وأن يكون بوسعها الاستجابة الصحيحة للاحتياجات حين تظهر.

ونحيي جهود الأمين العام في هذا الصدد. وغني عن القول إن إسهام الدول الأعضاء جوهري لضمان نجاح هذا العمل. إلا أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية حاسم في هذا المجال. وتدلل التجربة على أن إنشاء هذه المنظمة الأفريقية هياكل لمنع النزاعات وإدارتها وحلها يتطلب موارد ضخمة نظرا للأنشطة التي يجب الاضطلاع بها. وفي هذا الصدد يرحب وفد تونس بالتدابير التي أوصى بها مجلس الأمن مؤخرا. ونعتقد أن منع النزاعات يجب أن يحتل مركز الصدارة في جهود المحافظة على السلم والأمن في أفريقيا.

وفيما يتعلق بحفظ السلام، نعتقد أن طرائق التعاون التي دعا إليها مجلس الأمن لتدعيم قدرة أفريقيا في هذا

الصدد تستحق أن تطور عمليا. وفكرة الشراكة بين البلدان المساهمة بالقوات وتلك التي يمكنها تقديم المعدات وسيلة مفيدة لزيادة إسهام الدول الأفريقية في عمليات حفظ السلام. ومن المهم أن نؤكد هنا على الدور الحيوي للأمم المتحدة في القيام بهذه العمليات وتحديد ولاياتها، وكذلك في تمويلها وفقا للمسؤولية الأولية لمجلس الأمن في هذا المجال.

ولذلك يجب أن ننظر نظرة إيجابية إلى مختلف المبادرات لتدعيم قدرة أفريقيا في مجال حفظ السلام. ونود أن نؤكد أن استمرار هذه المبادرات وتطويرها يتطلب منا أن نراعي المعايير التي أقرتها الدول الأفريقية، وكذلك الأهداف التي حددتها منظمة الوحدة الأفريقية.

ويعتقد وفد بلدي أيضا أنه يجب ألا تقتصر الجهود المبذولة لمنع النزاعات على المسائل الأمنية، بل ينبغي أن تشمل أيضا القضايا الاقتصادية - الاجتماعية. فكثيرا ما تؤدي التوترات والأزمات إلى نشوب النزاعات التي تكمن جذورها في استمرار الفقر، والتهميش، وتدهور الظروف المعيشية.

ومن الواضح كل الوضوح أنه بلا تنمية لا يمكن أن نأمل في تقليل الصراعات التي غالبا ما يكمن أصلها في ظروف الفقر والتهميش والتمييز. ومن المؤكد أن النمو الاقتصادي وحده لا يمكن أن يضمن الاستقرار أو السلام الاجتماعي، ولكن بدونه لا يمكن أن يتحقق أي تحسن دائم في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا.

ومن أجل تحقيق هذا الغرض، وعلى الرغم من الظروف الدولية الصعبة، اعتمدت البلدان الأفريقية تدابير اقتصادية شديدة، من خلال برامج الاستقرار وبرامج التكيف الهيكلي. وكان لهذه البرامج جميعها جانب متعدد الأبعاد يشمل، في جملة أمور، تدابير لتحرير الاقتصاد والتجارة، وتحسين الإدارة المالية، وتحديث النظم الضريبية.

ورغم ذلك، نود أن نشدد على أن البلدان الأفريقية العديدة التي وضعت برامج تكيف هيكلي شديدة الوطأة قد تعيَّن عليها غالبا أن تضغط إنفاقها الاجتماعي وأن تقلل بالتالي من الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأدت إعادة التشكيل الاقتصادي الضرورية إلى الانتعاش الذي نراه الآن في أفريقيا بعد انكماش استمر لمدة عشرين سنة أو ما يقرب من ذلك. إلا أن هذا التحسن سيظل هشا ما لم يدعمه المجتمع الدولي بمدد كاف من الموارد المأمونة، وما لم تتوافر له ظروف خارجية مواتية.

ولذلك، فإن بوسع بلدان الجنوب تقديم مساعدة كبيرة إلى أفريقيا عن طريق نقل التكنولوجيا، والتدريب، والمشاريع المشتركة والاستثمار. وقد اتضح تضامن بلدان الجنوب في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، والمحفل الآسيوي الأفريقي المعني بتقاسم الخبرات.

ونعتقد أن العمل الذي حققته الآن البلدان الصناعية ومنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يزداد قوة من حيث المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، ومعالجة مشكلة المديونية.

وإذ تطرقنا إلى مشكلة المديونية بوجه خاص، فإن من المسلم به على نطاق واسع أن لها نتائج خطيرة على الاستثمار وعلى النمو الجديد. فهي لا تعني استحالة الاستثمار العام في الهياكل الأساسية المادية والموارد البشرية فحسب، بل وتثبط أيضا الاستثمار الخاص، بما فيه الاستثمار الأجنبي. ولا أجد ما يدعوني في هذا المقام إلى التذكير بأن الدين الخارجي للبلدان الأفريقية، كنسبة مئوية من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، يمثل أعلى نسبة بين ديون المناطق النامية كافة.

وفي هذا السياق تقدر تونس مبادرات بعض البلدان الرامية إلى إلغاء ديون البلدان الأفريقية. ونظرا للحالة المعقدة القائمة في قارتنا، نعتقد أن من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لصالح أفريقيا عملا على تخفيف عبء الدين الخارجي، فضلا عن تعزيز التنوع الاقتصادي وتعبئة موارد مالية إضافية سواء عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية، أو تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في أفريقيا.

ويرحب وفدي بإجراء هذه المناقشة التي تتناول تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفريقيا، والمستوى الرفيع الذي تتسم به هذه المناقشة دليل طيب على أن عملنا سيختتم بالنجاح.

السيد منقريوس (إريتريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما أتكلم عن هذا البند من بنود جدول الأعمال، فإن من

المناسب تماما استهلال كلمتي بالثناء على الأمين العام تقديرا لتقريره الذي أنعم النظر في الأسباب الجذرية للصراعات والتدابير اللازم اتخاذها لضمان السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وعلى الرغم من عرض أسباب مشكلات أفريقيا السياسية والاقتصادية وأساليب علاجها عرضا جيدا في ذلك التقرير، فإن من المهم إبراز وتوضيح بعض العناصر الأساسية التي تنطوي عليها هذه المشكلات وهذه الحلول.

فأسباب مشكلات أفريقيا، السياسية والاقتصادية منها، لها جذورها الخارجية والداخلية؛ وفهمها فهما سليما أمر لازم عند البحث عن حلول. وقد خلفت تجربة الاستعمار إرثا من العلل التي أصابت القارة. فالموارد المادية والبشرية المستنفدة والهالكة قوضت أسس المؤسسات الاجتماعية إن لم تكن قد دمرتها. والنظم السياسية الاجتماعية غير المناسبة تماما، والمفروضة في الواقع من الخارج، ومعها طائفة من المظالم الأخرى قد أسهمت مجتمعة في عرقلة الخطوات الأولى التي خطتها البلدان الأفريقية وقت الاستقلال. وقد ثبت أنه من الصعوبة بمكان التغلب على هذا الإرث بالنسبة للشعوب والحكومات الأفريقية، لا سيما عندما تعقدت هذه المحاولة بتأثير الصلة غير المتكافئة التي قامت بحكم الضرورة مع البلدان المتقدمة اقتصاديا، الأمر الذي أدى إلى تهميش أفريقيا في جميع مجالات التنمية الدولية. واعتقد أن هذا الحال يقتضي أن يدرس وأن يتم تقبله بشكل جيد، وأن تبذل جهود واعية على الصعيدين الداخلي والخارجي، للتعويض عن ذلك أو تصحيحه على مدى الزمن.

إلا أننا ربما كنا نبحث عن معاذير تبرر فشلنا بصورة خاطئة وغير مسؤولة لو اعتقدنا نحن الأفارقة أو قلنا إن جميع مشكلاتنا تسببت فيها عوامل ليست من صنعنا أو خارجة عن إرادتنا، أو إذا توقعنا أن تأتي الحلول لها من الخارج أيضا. وقد مضى أكثر من ثلاثين سنة على إنهاء الاستعمار في معظم أنحاء أفريقيا، وكانت أنظمة الحكم الفاسدة الاستبدادية الخرقاء في بلدان أفريقية عدة مسؤولة عن منع الشعوب الأفريقية من تحقيق أي تقدم في أي منحى من نواحي المجتمع خلال هذه الفترة. وقد أثر هذا أيضا على موقف المجتمع الدولي إزاء أفريقيا وعلى استجابته لها. وأي تغيير في الموقف الدولي القائم من أفريقيا في تجاهله الاستجابة لمشاكلها لا يمكن أن يتحقق إلا نتيجة لتغيرات إيجابية داخل أفريقيا نفسها.

وبطبيعة الحال بدأت تظهر تغيرات إيجابية من هذا القبيل في أنحاء عديدة من أفريقيا، ولا سيما أثناء العقد الماضي. فقد بدت أنظمة الحكم المسؤولة ملتزمة ببناء مؤسسات ديمقراطية، واعتماد استراتيجيات إنمائية تستند إلى احتياجات شعوبها وما تتمتع به من قدرة وموارد بشرية ومادية، والعمل بوجه خاص على تعزيز قدرة مواردها البشرية، والأهم من ذلك العمل على تحقيق التعاون والتكامل الإقليميين. وأعتقد أن عملية التغيير هذه قد رُتب لها ترتيبا جيدا. ورغم المشكلات الهائلة التي تجري مواجهتها على طول الطريق، فإن هذه العملية الآخذة في التقدم يمكن أن تستمر، بل ولا يمكن لها إلا أن تستمر في التقدم، لأنها تمثل الطموحات الإيجابية التي يطمح إليها عدد متزايد من شعوب أفريقيا التي لم تعد مستعدة لتقبل استبعادها من أن تكون سيدة مصيرها.

وبموازاة مع اندلاع النزاعات ـ التي ترجع الأسباب الجذرية لمعظمها إلى مشاكل الماضي والحرمان الاقتصادي - وظهور المجاعات والكوارث البشرية الأخرى في مناطق عديدة، ازدادت قدرة أفريقيا القارية والإقليمية على العمل على نحو متضافر من أجل السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية. إن ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية باطراد، الذي تحقق في بلدان عديدة، والذي يمكن أخذه بوصفه أفضل مؤشر على التحسن في جميع الجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية، يشهد أيضا على استمرارية عملية التغير الإيجابي في أفريقيا.

ولكن رغم أن هذه العملية يتوقع لها الاستمرار، تعتمد السرعة التي يمكن أن تستمر بها على عوامل حاسمة عديدة. ويرجع الأمر في الأساس إلى التغيرات التي تحدث داخل كل بلد نحو إنشاء المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها، واعتماد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية ملائمة ومعتمدة على الذات، والقضاء على الفساد، وكفالة المشاركة الديمقراطية للسكان في جميع أوجه الحياة في دولتهم، وما إلى ذلك. إن تشجيع التعاون الإقليمي سواء في مجال إرساء السلم والاستقرار أو العمل من أجل التنمية الاقتصادية هو أمر عظيم الأهمية. كذلك من الضروري الحصول على شراكة المجتمع الدولي في هذه المساعي ـ في صورة دعم لتعزيز القدرات، وزيادة الاستثمار، وفتح الأسواق الدولية من أجل الفائدة المتبادلة، وفتح المزيد من الأبواب أمام اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي.

ويمكن قول الكثير بشأن هذه النقاط، إلا أنني أعتقد إن التقرير الشامل للأمين العام قد أوفى هذا الأمر حقه.

وما يتعين تحقيقه هو بذل جهد حقيقي ومتضافر لتنفيذ التوصيات التي أصدرت. وتؤيد إريتريا التوصيات الأساسية الواردة في تقرير الأمين العام تأييدا تاما، وتتعهد بالقيام بدورها لكفالة أن يصبح تجديد أفريقيا واقعا.

إن النزاعات قائمة اليوم في أجزاء متعددة من أفريقيا، وقد قيل الكثير عن هذه النزاعات وعن حلها خلال المناقشة العامة في هذه الدورة، فضلا عما ذكر في محافل أخرى. وأحد هذه النزاعات هو النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا، الذي ظل بدون حل بسبب رفض الحكومة الإثيوبية الحديث عن حل سلمي ما لم تنسحب إريتريا من طرف واحد وبدون شروط من أقاليم تدعي إثيوبيا ملكيتها ولكنها تقع داخل حدود إريتريا الثابتة، وإلى أن يتم هذا الانسحاب.

إن المعتدي لا يمكنه أن يلغي عدوانه بأن يتهم ضحيته ببساطة بأنها الطرف المعتدي. وهذا هو، للأسف، ما حاول ممثلو إثيوبيا أن يفعلوه خلال هذه الدورة بأكملها. وقد أوضحت إريتريا بجلاء أن النزاع المحزن والذي لا داعي له بين إريتريا وإثيوبيا بدأ نتيجة لانتهاك إثيوبيا سيادة إريتريا ونتيجة لاحتلال إثيوبيا أقاليم إريترية تقع بوضوح داخل حدود إريتريا حسبما استقرت خلال الفترة الاستعمارية. إن إريتريا لم تكتف فقط بدعوة أطراف مستقلة للتحقق من هذه المسألة منذ البداية، وإنما تقدمت أيضا بمقترحات محددة من أجل إيجاد حل سلمي وقانوني لهذه المسألة. وتظل إريتريا على استعداد للحوار مع الحكومة الإثيوبية بشأن الدخول في وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية ونزع السلاح في جميع المناطق المتنازع عليها على امتداد المنطقة الحدودية بين البلدين، وترسيم الحدود المشتركة على أساس الاعتراف بحرمة الحدود المنشأة خلال الفترة الاستعمارية.

ومن المؤسف أن الحكومة الإثيوبية ترفض أي عرض للتوصل إلى حل سلمي ما لم تقبل إريتريا على نحو غير مشروط إنذارها النهائي المتعلق بالانسحاب من طرف واحد من الأقاليم موضع النزاع. وهي تهدد باللجوء إلى استخدام القوة مالم يتم الإذعان لهذا الإنذار.

وأود أن أتعهد بالتزام دولة إريتريا الثابت والمستمر بالسعي لإيجاد حل سلمي وقانوني ولإدانة استخدام القوة. وأود أن أدعو ممثل إثيوبيا لإعلان التزام مماثل أمام الجمعية العامة. ومن الجلي أن رفض هذه المبادئ واللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو إلى استخدامها هو ما يشكل العدوان. ومن الجلي أيضا أن الخضوع لهذا التهديد باستخدام القوة أو استخدامها هو استرضاء للمعتدي.

وثمة دلائل مستقلة كافية على انتهاك إثيوبيا حقوق الإنسان للإريتريين وللإثيوبيين من أصل إريتري، وعلى المعاملة الإنسانية التي يلقاها الإثيوبيون في إريتريا. إن إلصاق مساوئ نفسك بالآخرين، كما يحاول ممثل إثيوبيا أن يفعله هنا، لا يمكن أن يعكس الحقائق.

وأود أن أكرر أن إريتريا على استعداد للقيام بدورها في كفالة السلم والاستقرار مع جارتها إثيوبيا، ومع بقية منطقة القرن الأفريقي، ومع كل أفريقيا، والعمل من أجل تنفيذ المقترحات الأساسية الواردة في تقرير الأمين العام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيدة جونود (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن رسالة اللجنة الدولية للصليب الأحمر كما يعلم الأعضاء، هي منع وتخفيف المعاناة الناجمة عن الحرب. ومن المحزن أن أفريقيا تشكل الساحة الرئيسية لأنشطة اللجنة اليوم. وللجنة ١٩ وفدا تنفيذيا وإقليميا وزهاء ٣ ٠٠٠ موظف في تلك القارة، ويمثل عملها في أفريقيا ما يقارب نصف ميزانيتها التشغيلية. ومن ثم فنحن نشعر بأننا معنيون مباشرة بتقرير الأمين العام بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، الذي يعبر عن عدد من شواغلنا الخاصة. وقد حظينا بشرف الكلام أمام مجلس الأمن خلال المناقشة المفتوحة التي نظمت في الربيع الماضي، ونرى الآن أن من الضروري أن نتقدم بإسهام موجز في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة، التي تمثل مجتمع الدول بأسره.

ولا بد لنا أن نعرب عن أسفنا للمعاناة البشرية التي نجمت منذ نشر التقرير عن اشتعال نزاعات جديدة في غينيا - بيساو، وبين إثيوبيا وإريتريا، وفي جمهورية

الكونغو الديمقراطية، ومؤخرا جدا، في ليسوتو، حيث زاد ذلك من الخسائر الثقيلة أصلا.

إن العمل من أجل ضحايا النزاعات هو الأساس المنطقي لوجود اللجنة الدولية للصليب الأحمر. واليوم أكثر من أي وقت مضى، لا يمكن تصور هذا العمل بدون الحوار المستمر الذي تجريه اللجنة، ليس فقط مع الأمم المتحدة وإنما مع منظمة الوحدة الأفريقية، التي منحتها أيضا مركز المراقب. إن هذا التعاون الوثيق، لا سيما في إطار لجنة العشرين بمنظمة الوحدة الأفريقية المعنية باللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا، يمثل أمرا لا غنى عنه من أجل تحقيق تفهم أفضل للسياقات التي يتعين علينا العمل فيها. ومما يزيد من ذلك التفهم شبكة الصلات القيمة، التي نتمتع بها والتي هي ضرورية لزيادة فعاليتنا.

وسنقصر ملاحظاتنا اليوم على مجالين رئيسيين هما إعادة تأكيد أهمية القانون الإنساني الدولي والحاجة إلى القيام بعمل إنساني حقا لمساعدة ضحايا النزاعات، عمل يمهد الطريق لإعادة الإعمار ويهيئ الظروف اللازمة للتنمية المستدامة.

ونلاحظ، مثلما لاحظ الأمين العام، الانحدار الحاد في مستوى الالتزام بالأعراف الإنسانية في حالات الأزمات. ونظرا إلى الانتهاكات والفظائع التي ترتكب ضد الضحايا المدنيين للنزاعات، لا سيما الأطفال والنساء، وضد اللاجئين والمشردين والمحتجزين والسجناء، من الضروري ضرورة قصوى أن يستعيد جميع من يحملون السلاح احترامهم للمبادئ الإنسانية العالمية. وعلاوة على ذلك، يجب التذكير بأن الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تظهر على الساحة بأعداد متزايدة عليها أيضا أن تراعي الحد الأدنى من المعايير الإنسانية.

ولا يسع اللجنة الدولية للصليب الأحمر إذن إلا أن تؤيد هذا التحليل الواضح وهذه المناشدة الملحة في هذه الأيام التي تتصف بانتشار صراعات في بلدان تنهار فيها هياكل الدولة، وبظهور نزاعات ترمي إلى تأكيد الهوية لجماعة أو لأخرى، يكون فيها الهدف الرئيسي هو إبادة مجموعة من الناس الذين يعتبرون خصوما. يضاف إلى ذلك صعوبة جديدة تتصل بما تشير إليه بخصخصة الحروب وظهور قوى تعتمد على مجموعات خاصة أو أفراد لا سلطان للدولة عليهم.

إن أفريقيا غنية بالتقاليد المشبعة بالقيم الإنسانية العميقة التي نجدها في القانون الإنساني والتي درجت عليها الأعراف المتبعة تقليديا في إدارة الحروب في أفريقيا. والتحدي الماثل أمامنا جميعا يكمن إذن في إحياء تلك القيم، وبخاصة بين الشباب - وهم القوة الحيوية التي تشكل ثلاثة أرباع سكان القارة. وهذه التعبئة هي جهد وقائي طويل الأجل لتوعية الجميع بأن هناك حدودا للعنف أيا كانت الظروف، وأنه لا يمكن لأولئك الأشخاص الذين يأمرون بارتكاب أعمال عنف، ولا أولئك الذين ينفذونها، ولا أولئك الذين يتغاضون عنها، أن يقولوا "لا علم لنا بذلك". لقد تعهدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باحترام معاهدات القانون الدولي. ليس ذلك فحسب، بل وأيضا بأن تكفل احترامها. وهذا بالتالي التزام جماعي عالمي إزاء ضحايا الصراعات. وهو التزام كل إنسان.

وفي هذا الصدد، شرعت البلدان الأفريقية، في عملية إصلاح تشريعي بمساعدة تقنية من الدائرة الاستشارية المعنية بالقانون الإنساني الدولي التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر لكي تدرج في قوانينها الوطنية التدابير اللازمة لتنفيذ القانون الإنساني، وبخاصة محاكمة مرتكبي الانتهاكات.

وثمة حقيقة مؤسفة معروفة جيدا وهي أن مجرمي الحرب يستطيعون عادة تجنب تقديمهم إلى العدالة. وقيام مجلس الأمن بإنشاء المحكمتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا كان خطوة أولى في المحاكمات الجنائية. كما أن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في روما، هو الآن سبب آخر للتفاؤل، خاصة لأنه يشمل الانتهاكات التي ترتكب خلال صراعات داخلية مسلحة، وهو يشمل جرائم حرب من قبيل تجنيد الأطفال تحت سن ١٥ عاما في صرعات مسلحة، والاغتصاب والرق.

وثمة عوامل أخرى تجعلنا نتوقع أن يتراجع عدد الضحايا في المستقبل. فمن بين الأطراف الـ ٤٧ في اتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ثمة ١٣٠ دولة أفريقية. والواقع أننا علمنا هذا الصباح أن هناك دولة جديدة هي غينيا أضيفت إلى القائمة. ولا يساورنا شك في أن دولا عديدة أخرى ستتبعها في المستقبل القريب. ومن ثم، يتعين على الجميع أن يتآزروا في اتخاذ تدابير عملية للقضاء على الألغام الأرضية.

إن الأمين العام يثير في تقريره مسألة انتشار الأسلحة الخفيفة التي تتسبب بلا شك في انتهاكات لا تحصى للقانون الإنساني. والاقتراح الذي تقدمت به مالي بوقف صنع الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا وتصديرها واستيرادها لهو مبادرة رائدة في هذا الصدد.

ولقد أكد الأمين العام حاجة المجتمع الدولي إلى استعمال جميع الآليات المتاحة له بطريقة متسقة ومنسقة من أجل إيجاد حلول شاملة للصراعات. ويجب أن نأخذ هذه الحلول بعين الاعتبار العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن تحقيق نتائج دائمة بدونها. والواقع أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تلاحظ بقلق متزايد اتجاه دول معينة في السنوات الأخيرة إلى اللجوء إلى اتخاذ إجراءات إنسانية بدلا من اتخاذ إجراءات سياسية أو حتى عسكرية في الوقت المناسب في إطار الصكوك الدولية ذات الصلة. وأفريقيا الوسطى مثال جيد على هذا.

ومع ذلك، لا شيء يمكن أن يحل محل الإرادة السياسية لحل أسباب الصراعات الأساسية والمآسي التي تسببها، عن طريق استعمال جميع الوسائل المشروعة المتاحة، بما في ذلك استعادة القانون والنظام. والمساعدات الإنسانية لا يمكن أن تكون البديل. إن تزويد ضحايا الصراع بالمساعدات هو عمل المنظمات التي تكون أهدافها وطرائق أعمالها إنسانية حقا. ومسألة سلامة السكان المقيمين واللاجئين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى من الأمثلة الصارخة على ذلك، ونحن نشهد اليوم عواقبها المأساوية.

وانطلاقا من ضرورة انتهاج نهج استراتيجي، يتعين إذن على الأطراف السياسية والعسكرية والإنسانية أن تنسق أنشطتها. ويجب أن تسعى إلى تضافر أنشطتها مع احترام تكاملها، واحترام ولاياتها وأدوارها المحددة أيضا. ومع ذلك، يجب ألا يعمل هذا النهج على إخضاع جميع الأعمال الإنسانية لأهداف سياسية على حساب مبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال.

ومصلحة الضحايا هي الشاغل الرئيسي للجنة الدولية للصليب الأحمر وعملياتها. فعلى سبيل المثال، ومثلما أشار إليه الأمين العام، فإن فرض جزاءات من قبل المجتمع الدولي يمكن أن يترك أثره على ضحايا غير متوقعين. علاوة على ذلك، نحن ندعو دائما إلى وضع استثناءات لأسباب إنسانية. ويسرنا أن نلاحظ في هذا الصدد أن ثمة مؤشرات أكثر حساسية يتم وضعها لتقييم وحتى لتوقع الأثر الذي تخلفه الجزاءات على السكان.

ولا أقصد من كل هذا القول بأنه ليس للإجراءات الإنسانية بُعد سياسي، أو أنه لم يكن لها أبدا تأثير على مسار الصراع. وصحيح أن وجود منظمات إنسانية يخلّف في بعض الأحيان آثار ضارة عن طريق خدمة أهداف الحرب من دون قصد. وفي هذا الصدد، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تشاطر الأمين العام قلقه إزاء الحالات الطارئة التي تجتذب عددا وافرا من وكالات تقديم المساعدة ذات أهداف وطرائق عمل مختلفة. وفي ظل هذه الظروف، من الضروري أن تعمل هذه الوكالات على تنسيق أعمالها وعلى تفادي الازدواجية في الجهود التي تبذلها. علاوة على أن ذلك، أمر حيوي من أجل سلامة جميع المعنيين.

ويسلط التقرير الضوء على الحاجة إلى تكامل المفاهيم والإجراءات المتعلقة بالمساعدات والإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية، وإلى إقامة روابط بينها. وتؤيد اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذه الفكرة تمام التأييد. فهي تؤثر في عملياتها لتقديم المساعدة كلما أمكن ذلك، أن تسلك نهجا يكون غرضه النهائي مساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية المعنيين على استعادة اعتمادهم على أنفسهم، وعلى تحرير أنفسهم من الاعتماد على المساعدات الخارجية، عن طريق إشراكهم على أوثق نحو ممكن في تخطيط البرامج وتنفيذها.

وثمة جهود عديدة تُبذل في هذا الصدد في مختلف أنحاء أفريقيا لاستعادة وسائل الانتهاج لمجموعات السكان الذين عانوا من تأثير الحروب في مجالات من قبيل الزراعة وتربية الحيوان، ومصائد الأسماك والحرف اليدوية. كذلك تقوم اللجنة بتنفيذ طابع لاستعادة خدمات الصحة الأساسية ولتأهيل معوقي الحرب بأطراف صناعية، ولإصلاح شبكات الإمداد بالمياه ونظامي المجارير والصرف الصحي.

وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى تنفيذ عملياتها بحشد جهود جميع من يتوفر من شركائها المحليين. وبالنسبة لأعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تقوم شبكة المنظمات الوطنية الأفريقية بتوفير دعم قيم. فكثيرا ما يعمل المتطوعون التابعون

لها في ظل ظروف صعبة للغاية بل إن الكثيرين منهم فقدوا حياتهم أثناء الاضطلاع بأعمالهم في القارة الأفريقية.

ومن العبث محاولة توفير المساعدة بدون اتخاذ خطوات لتوفير الحماية إن ذلك يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية. فليس الهدف من أي عملية يجري تنفيذها لمصلحة ضحايا الصراعات هو تقديم المساعدات المادية التي يحتاجون إليها فحسب، بل أيضا الحماية من الأخطار التي تطيل معاناتهم وتفاقمها، مع المحافظة في الوقت نفسه على كرامتهم الإنسانية.

إن هدف أنشطة الحماية التي تضطلع بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر هو أساسا كفالة احترام حياة الأفراد وسلامتهم الجسدية. وهذا المسعى جزء لا يتجزأ من أعمال الدفاع عن حقوق الإنسان التي يتمثل غرضها النهائي في سلاسة عمل المجتمعات المدنية وممارسة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على عشر دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد يامر (إثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئت الجمعية العامة تناقش منذ الأسبوع الماضي تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وهذا موضوع بالغ الأهمية، والسبب في إدراج هذا البند في جدول الأعمال هو وجود نزاعات في أفريقيا. هذا هو الواقع، فنحن لا نناقش هذه المسألة في إطار مجرد، لأن هناك حالات نزاع ملموسة في أفريقيا، وليس بوسعنا أن نتغاضى عنها ونحن نناقش هذا البند من جدول الأعمال.

ومن بين حالات النزاع القائمة في أفريقيا اليوم حالة النزاع بين إثيوبيا وإريتريا. فتقرير الأمين العام صدر في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨؛ بعد شهر بالتحديد، تعرضت إثيوبيا لعمل عدواني دون استفزاز من جانب إريتريا. هذا هو الواقع.

وبعد ظهر هذا اليوم أعادت إريتريا عرض المحاولات الإريترية القديمة المعتادة لخداع الرأي الدولي بشأن طابع النزاع. وليس هذا مفاجأة لنا، فعندما اقترب من نهايته بيانه قال إنه يوجد نزاع حدودي بين إثيوبيا

وإريتريا. لكن سبب النزاع اليوم بين أثيوبيا وإريتريا ليس النزاع على الحدود. إنه العدوان الذي ارتكبته دولة عضو في الأمم المتحدة ضد دولة أخرى لحل نزاع حدودي - أي استخدام القوة لحسم نزاع حدودي، انتهاكا لحكم المادة ٢ (٤) من ميثاق الأمم المتحدة. ولذا فإن إثيوبيا هي ضحية العدوان.

وتاريخيا اعتاد المعتدي على تقديم نفسه على أنه الضحية؛ وهذه حيلة مألوفة، سمعناها مرة أخرى بعد ظهر هذا اليوم. ومرة أخرى، لا يأتي هذا مفاجأة لنا. فنحن لسنا وحدنا الذين يقولون بأن القوة قد استخدمت لتسوية نزاع حدودي. فمنذ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨، وهو يوم سيظل حيا في الذاكرة بوصفه يوم العار، كما قلنا من قبل، جرت محاولات لحسم هذه المشكلة، مع أن إثيوبيا لم ترد بطريقة مماثلة.

وجرت محاولات اضطلعت بها أطراف ثالثة، بدءا بمحاولة الولايات المتحدة وروندا وصولا إلى لجنة السفراء التي أوفدتها منظمة الوحدة الأفريقية، والتي قدمت مؤخرا تقريرها بشأن النزاع. ولم يُشر أبدا أي طرف من هذه الأطراف الثالثة إلى أن إثيوبيا ارتكبت عدوانا ضد إريتريا. بل على العكس، أشاروا بوضوح إلى المواقع التي كان يشغلها الطرفان قبل ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨. وهذا واضح للجميع، بمن فيهم المعتدي الإريتري.

والآن، إذا كنا لدى مخاطبتنا هذه الهيئة اليوم نقول شيئا كنا قد قلناه من قبل وهو شيء مألوف، فذلك لأن إريتريا استخدمت هذه الخديعة بتكرارها القول بأن هناك نزاعا حدوديا. ولقد قلنا دوما بأن النزاع الحدودي لا يمكن حسمه إلا بالوسائل السلمية، وليس باستخدام القوة. فإذا ما استخدم الأطراف القوة لحسم نزاع حدودي، فعندئذ يكون للضحية كامل الحق في الرد على العدوان، بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وممارسة لحق الدفاع عن النفس. ويجب علي أن أقول ذلك بعبارات واضحة وليس ذلك للمرة الأولى. نحن لا نتوجه بكلامنا هذا إلى إريتريا، لأنه لا طائل من وراء ذلك. إننا نتوجه بكلامنا هذا إلى المجتمع الدولي.

والخدعة الأخرى المعتادة هي أن إريتريا قدمت مقترحات محددة. ولكن الذي حدث أن تلك المقترحات المحددة تتعارض مع المقترحات التي قدمتها أطراف ثالثة في الماضي. والمقترحات المألوفة هي وقف الأعمال العدائية، ووقف إطلاق النار، والتجريد من الأسلحة ومجموعة أخرى من المقترحات تظهر إريتريا بمظهر الدولة المحبة للسلام.

ونحن لن نكافئ هذا العدوان. ولن نسترضي المعتدي. فنحن لم نفعل ذلك أبدا في تاريخنا. لن نسير في هذا الطريق، لأنه ليس طريقا إلى السلام؛ إنه طريق الاسترضاء. فإثيوبيا لم ترفض أبدا الحوار مع إريتريا. وقلنا إننا سنشارك في الحوار عندما يتوقف العدوان؛ وعندئذ نحل النزاع سلميا، بأية وسيلة، وفي أي محفل. فليس هناك ندرة في المحافل لتسوية نزاعات الحدود، لأن نزاعات الحدود لا حصر لها في إنحاء العالم.

لا طائل من وراء تكرار نفس القصص للظهور بمظهر المحب للسلام، كما قلت من قبل. وأفضل شيء يمكن القيام به قبول ما قالته بأدب الأطراف الثالثة: بأنه ينبغي العودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨، وفي تلك المرحلة ثمة إجراء اقترحته الأطراف الثالثة يبدأ سريانه حالما يُستعاد الوضع الذي كان قائما.

تلك المقترحات حظيت بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية. وأيدها مجلس الأمن بقوة. ومن ثم بدأت منظمة الوحدة الأفريقية، في إطار تلك المقترحات، الاضطلاع بعمليتها. وآخر المقترحات الواردة في آخر تقرير للجنة السفراء التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية - ولدينا نسخة منه واضحة، والوثيقة بحوزتنا لكي يطلع عليها الجميع - أفاد بأن قبل ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨، كانت القوات الإريترية لا تزال داخل إريتريا، وبعد ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨، توغلت داخل الأراضي الإثيوبية، لأن هذه الأراضي كانت تديرها إثيوبيا قبل ذلك اليوم. وما حدث في الفترة ما بين ٦ و ١٢ أيار/مايو يُشكل "العنصر الأساسي للأزمة". هذا ما قالوه.

هل يشير هذا إلى أن إثيوبيا كانت المعتدية؟ على النقيض من ذلك. ربما لم يستعملوا أبدا كلمة "المعتدي"، لأننا في المجتمع الدولي لا نُسمي الأشياء بأسمائها. ولكننا سنسمي الأشياء بأسمائها. هنا وفي كل مكان، مهما حاول النظام الإريتري أن يقدم نفسه على أنه الضحية، لأن جميع المعتدين في التاريخ قدموا أنفسهم على أنهم ضحايا. ولذا نقترح ضرورة وقف العدوان، وعندئذ سنجلس ونتفاوض بشأن حل سلمي للأزمة.

هذا هو بيت القصيد. فلا جدوى من محاولة خداع الآخرين أو ممارسة النفاق لتغيير الواقع، وهو أن العدوان الإريتري ما زال مستمرا. بل إنه مستمر في هذه اللحظة التي أتكلم فيها. إلا أننا سعينا جاهدين إبان الشهور العديدة الأخيرة وسنواصل السعي بهدف التوصل إلى حل سلمي. إلا أننا لن نستسلم للعدوان.

السيد منقريوس (إريتريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أكره أن أحول هذه الجمعية، التي تناقش مسألة الصراعات والمشاكل الاقتصادية في أفريقيا وكيفية حلها، إلى محفل أشبه بالمحكمة، حيث تتلى البيانات على جمهور من المستمعين ليست لهم وسيلة مباشرة للتوصل إلى الحقيقة.

وأود أن أصدق ممثل إثيوبيا في كلامه. إنني اتفق معه على أنه فعلا من الطبيعي أن يظهر المعتدي بمظهر الضحية.

وبدلا من تكرار هذه البيانات لبعضنا بعض وللجمعية، فإننا نتحدى الحكومة الإثيوبية والممثل الإثيوبي أن يعلنا بوضوح هنا بأننا نقبل إجراء تحقيق من جانب جهة مستقلة، حول من هو المعتدي بالفعل ومن هو غير المعتدي - ومن في أرض من، ومن هو غير ذلك. إننا لا نزال عند موقفنا من هذه الدعوة.

وفيما يتعلق بمسألة الحل السلمي، ها نحن قد سمعنا الممثل الإثيوبي مرة أخرى يشوه الحقيقة المتمثلة في أنه جرت محاولات للتوسط في الماضي، قدمت فيها توصيات سياسية - وهي ليست قائمة على تقصي الحقائق. صحيح أننا طلبنا إجراء تحقيق لتقصي الحقائق على أرض الواقع، ثم التقدم بعد ذلك باقتراحات محددة. وهذا بالضبط ما يفعله رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية في الوقت الراهن.

ولو كانت هناك توصية نهائية قبلتها منظمة الوحدة الأفريقية ولم تر أي سبب لمتابعتها، لما كان هناك إذن سبب لأن يبعث رؤساء الدول الأفارقة المبجلون سفراء لتقصي الحقائق على أرض الواقع، ثم دراسة تلك الحقائق والخروج بمقترحات من أجل التسوية. وقد وجه رؤساء الدول هؤلاء الدعوة إلى الزعيمين - أي زعيمي البلدين - للحضور في واغادوغو في غضون الأيام القليلة المقبلة، وربما في أسبوع أو أسبوعين، لاجتماع يستمعون فيه إليهما، ويقدمون فيه نتائج بحثهم، ويقدمون مقترحاتهم. وقد قبلنا هذه العملية وتعاونا معها.

وإنه لا يعقل، بل من الطيش، أن يستمر المرء في الإصرار على أنه كانت هناك توصيات وافق عليها الجميع وقبلوها بصورة نهائية، وأن إريتريا وحدها هي التي لم تمتثل لها. وقد تكرر هذا مرات عديدة وعديدة.

وإريتريا تكرر مرة أخرى الإعراب عن أنها مستعدة للتعاون مع جهود السلام في أفريقيا، التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية - جهود السلام التي تدعم هذه المحاولة، وهذا الجهد من جانب أفريقيا. وهذه العملية مستمرة. ويحدونا الأمل في أن تفعل الحكومة الإثيوبية أيضا نفس الشيء.

السيد بيمر (إثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك قول مأثور مفاده "شيء خير من لا شيء". ففي البيان الذي أدلى به ممثل إريتريا ممارسة لحق الرد، سمعنا شيئا على الأقل. فهو قد أشار إلى الوساطة. وأشار إلى عملية منظمة الوحدة الأفريقية. وأشار إلى رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية المبجلين. وأشار إلى لجنة السفراء، الذين قدموا مقترحات كما ذكرت. وكل ذلك حدث له تمويه عندما ذكره في بيانه الرئيسي. وهذا هو السبب في أنني قلت إن هناك تحسنا طرأ على سلوك إريتريا، أو على الأقل سلوكها كما نعرفه حتى الآن.

وذكر ممثل إريتريا أن هذه الهيئة ليس لها سبيل إلى التوصل إلى الحقيقة. والحقيقة موجودة في الوثائق. والوثائق متوفرة. ويمكن أن نوفرها للجميع حتى يتمكنوا من الحكم بأنفسهم. الحقيقة ليست مجردة. وليس من العسير الوصول إليها. فإذن من التشويه الكلي أن يقال إن هذه الهيئة ليست لها وسيلة للتوصل إلى الحقيقة. والمجتمع الدولي يمكن أن يصل إلى الحقيقة. ولديه الوسيلة للتوصل إلى الحقيقة.

وتكلم أيضا عن تقصي الحقائق من جانب جهة مستقلة. وهذا التحقيق قامت به لجنة السفراء، التي قدمت تقريرها. فقد قدم أولئك السفراء تقريرا لوزراء خارجيتهم؛ ووزراء خارجيتهم قدموه إلى الحكومتين؛ وبالطبع يستعد رؤساء الدول لتقديم توصياتهم. ومن ثم يحدوني الأمل في ألا يكون كلامنا عن التحقيق المستقل يعني التحقيق الذي تحاول الحكومة الإريترية فرضه، لأنها كانت تضع له شروطا. ومن الشروط - التي ذكروها "نحن

لدينا مقترحاتنا المحددة"، فيما يتعلق بكل هذه الأمور، من وقف أعمال القتال، ووقف إطلاق النار، ونزع السلاح. ثم إن لدينا هذا الاقتراح، هذه الفكرة التي تأتي الآن بأنه ينبغي إجراء تحقيق مستقل. وفي ذات الوقت، وفي نفس واحد، هم يقولون ونسمع منهم - وهو على الأقل يعتبر شيئا كما ذكرت - أن هناك عملية جارية، ولكنها لم تكتمل بعد. وهذه حقيقة. إنها لم تكتمل بعد. ولكن في كل خطوة على الطريق كانت هناك استنتاجات. كانت هناك استنتاجات، وهذه حقيقة. وسواء قبلتها إريتريا أم لا، إن الاستنتاجات قد أعلنت بوضوح، وإريتريا رفضتها، ونحن قبلناها. إذن هناك تقدم الآن، ولكن الحالة لن تتغير، لأنه عندما يتعلق الأمر باتخاذ تدابير محددة، فإننا لا نرى أي شيء من جانب الحكومة الإريترية.

سأكرر نفسي هذا اليوم. نحن نعلن عن استعدادنا للمضي إلى نهاية الطريق لحل هذه المشكلة سلميا. ولكن حل هذه المشكلة سلميا لا يعني قبول العدوان، والسماح للمعتدي بالتمتع بثمار عدوانه. هذا ما أريد أن أشدد عليه المرة تلو المرة. ينبغي ألا يتوهم أحد في ذلك هنا. لا تتوهم الحكومة الإريترية أننا سنقبل نتائج العدوان الذي وقع في ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨. إن العملية لا تزال قائمة، وينبغي أن تؤدي تلك العملية إلى إزالة العدوان. ثم نجلس بعد ذلك ونتفاوض مهما طال التفاوض لتسوية النزاع الحدودي، الذي لم ننف وجوده مطلقا.

السيد منقريوس (إريتريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود فقط أن أذكر هذه الجمعية بأنني سمعت للتو تهديدا باستعمال القوة. وهذا التهديد ظل يصدر بصورة مستمرة من الزعماء الإثيوبيين: بأنه ينبغي أن تنسحب إريتريا من طرف واحد من الأراضي المتنازع عليها، وهي أراض من الواضح أنها تقع في داخل الحدود الإريترية ولكن الحكومة الإثيوبية تدعي تبعيتها لها؛ وإذا لم نفعل ذلك دون شروط، ومن طرف واحد، سيستخدمون القوة لإجبارنا على ذلك. وهذا ما سمعناه بالضبط من الممثل الإثيوبي في هذه اللحظة.

هذا هو لب الموضوع من البداية - أي أن تستخدم القوة، ثم يدافع الطرف الآخر عن نفسه، ولمجرد أن تصيح قائلا "هذا عدوان"، تتوقع من الجميع أن يقبلوا أن ذلك كان عدوانا. فاستخدام القوة والتهديد باستخدام القوة، والذي سمعناه للتو مرة أخرى، هو الذي أصبح لب المشكلة. وإريتريا رفضت استخدام القوة، وتكرر الإعراب مرة أخرى عن رفضها لاستخدام القوة، وهي مستعدة للتوصل إلى حل سلمي وقانوني لهذه المشكلة، وتتعاون مع محاولات منظمة الوحدة الأفريقية لإعداد التقرير.

مرة أخرى، أتحدى ممثل إثيوبيا، الذي قال إن هناك تقارير، وأن هذه التقارير متاحة لهذه الهيئة، وأن التقارير النهائية جاءت من عملية السلام التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية. إننا لا نزال في العملية. لا نزال ننتظر رؤساء الدول ليخرجوا إلينا، ليس فقط بتقرير كامل عن تحقيقاتهم وإنما أيضا بمقترحاتهم من أجل حل سلمي. وكما قلنا، لقد تعاونا في الماضي، وسنواصل التعاون في المستقبل بحثا عن حل سلمي.

لكن هناك تهديدات كل يوم، البنادق مصوبة نحو رؤوسنا، ويقال لنا كل يوم إن إثيوبيا أنهت استعداداتها للحرب، وأن إثيوبيا ستجلينا فعلا - نحن الإريتريين - من أرضنا، الأرض الداخلة بوضوح ضمن إقليم إريتريا. لقد كنا نقول إننا مستعدون لنزع سلاح جميع المناطق المتنازع عليها بما فيه صالح أي حل سلمي: نزع سلاح مناطق الحدود كلها على كلا الجانبين، كل المناطق المتنازع عليها، ونحن مستعدون لوجود هيئة مراقبة دولية في هذه المنطقة إلى أن نرسم الحدود بوسيلة سلمية.

هذا كله واضح تماما للحكومة الإثيوبية. وبالرغم من هذا، وضعت إثيوبيا شروطا وتقول إنه ما لم تنفذ إريتريا شروطها بدون قيود ومن جانب واحد، وما لم تنسحب إريتريا، فإنهم سيجعلونها تفعل ذلك بالقوة. وكررها هو مرة أخرى.

نحن مستعدون للدفاع عن حقنا أيضا. ومن واجبنا وحقنا أن ندافع عن أراضينا، كما نفعل الآن. وسنواصل القيام بذلك بالرغم من تهديدات الحكومة الإثيوبية. لكن هذه التهديدات، استخدام القوة هذا، هذا الاعتماد على استخدام القوة هو الذي لا يزال في الحقيقة لب المشكلة، منذ البداية وحتى الآن. إن هذا يتكرر كل يوم من جانب الزعماء الإثيوبيين.

فأي مناخ سلمي هذا؟ أي مناخ موات لحل سلمي للمسألة يمكن أن يوفره هذا؟ تحت التخويف؟ تحت تهديدات تكرر يوميا من الزعماء الإثيوبيين؟

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين ممارسة لحق الرد.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن مشروع قرار بشأن هذا البند سيقدم إلى الأمانة العامة في وقت لاحق.

البند ١١٣ من جدول الأعمال.

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

تقرير اللجنة الخامسة (A/53/485)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ما لم يكن هناك اقتراح وفقا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض على الجمعية العامة اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالتالي، ستقتصر البيانات على تعليلات التصويت وشرح المواقف.

مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصية اللجنة الخامسة أوضحت في اللجنة ومثبتة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ وافقت الجمعية على أن

> "تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة."

وأود أن أذكّر الوفود أيضا بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد تعليلات التصويت بعشر دقائق.

قبل أن نشرع في البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ أعضاء الوفود بأننا سنشرع في البت في مشروع القرار بنفس الأسلوب الذي اتبع في اللجنة الخامسة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

مشروع القرار معنون "تحليل المدخرات الناجمة عن التحسين الشامل لفعالية التكاليف التي تم تحقيقها في أعقاب الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بما في ذلك إعادة تشكيل الآليات الحكومية الدولية وإصلاح الأمانة العامة، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ والاقتراحات المقدمة عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٦٢/٥٢ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨". واعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من النظر في البند ١١٣ من جدول الأعمال.**

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥